د. نزيه بريك*

نظام التخطيط في خدمة السياسة الإسرائيلية/ القدس نموذجا

حول مفهوم ومهام التخطيط

يخدم التخطيط المكاني (تخطيط الحيز) تنظيم وتطوير الحيز الذي يعيش فيه البشر ، بحيث يصب في خدمة شؤون حياتهم وتطوير مستقبلهم . وبالتالي ، له تأثير قوي ومباشر على السكان والمجتمع . من هنا ، يجب إشراك أفراد المجتمع بشكل فعلي في تحديد مسار وسياسة عملية التخطيط ، حتى تصب بالاتجاه الصحيح الذي يتجاوب مع احتياجات المجتمع .

إن التخطيط المكاني في إسرائيل ، تخطيط سلطوي ومركزي ، بحيث أن علاقته بالمواطن يمكن وضعها في إطار " مفهوم الإملاء " ، وهكذا يتم تشكيل واقع الحيّز بدون أن يكون للمواطن إمكانية التأثير الفعلي في تحديده ورسمه .

ترتكز سياسة التخطيط وتقوم على مبدأ التفضيل والتهميش، بمعنى تفضيل وإعطاء الأولوية في جميع المجالات لأفراد الفئة صاحبة السلطة الحاكمة (اليهود) وتهميش الفئة القومية الثانية (العرب) إلى أبعد الحدود .

إن سياسة توزيع الأراضي كشرط مادي مهم لعملية التطوير، وسياسة التخطيط المطبقة تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الظروف المعيشية للفرد والمجموعة . لذلك فإن سوء التخطيط أو التخطيط الذي يقوم على مبدأ التهميش والإقصاء المتعمد يمس بالقيم والحقوق الأساسية للفرد : حق الإنسان في السكن المريح ، وحقه في وجود البنى التحتية والتوزيع العادل للموارد إلخ ...

* مهندس معماري، مهندس تخطيط المكان.

نظام التخطيط واستراتيجيته

يشكل نظام التخطيط المكاني أداة مهمة في جهاز السيطرة على الأراضي ، حيث يقرر هذا النظام أنماط البناء والتطوير .

إن نظام التخطيط الإسرائيلي مركزي الى أبعد الحدود ، حيث تتمتع سلطات التخطيط بصلاحيات واسعة بكل ما يتعلق بالمصادقة على استعمالات الأراضي ومبادرات البناء والتطوير وتشريع القوانين وتنفيذ المخططات .

يتكون نظام التخطيط المكاني في اسرائيل من جهازين :

الأول : وهو الجهاز التطويري الذي يتكون من مؤسسات ، تتمتع بصلاحيات رسم عملية البناء والتطوير في كل أرجاء البلاد. وهذه المؤسسات هي : وزارة الأمن ، وزارة البناء والإسكان وزارة الصناعة بالإضافة إلى الوكالة اليهودية وصندوق أراضي إسرائيل .

الثاني : وهو الجهاز التنظيمي ، ويتكون من سلطات مسؤولة عن تنظيم التطوير المديني والمحلي ، التي بدورها تتكون من ثلاثة أَجسام هي : – المجلس القطري للتخطيط والبناء (يتم تمويله من الحكومة) .

- اللجان اللوائية وعددها ست (يتم تمويلها من الحكومة)
- لجان التخطيط المحلية وعددها ١٣٠ .

وفقاً لقانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥ ، فإن الجهاز التنظيمي بكامل أَجسامه يعمل تحت رعاية وزارة الداخلية .

ميزات نظام التخطيط

- سلطة معينة وغير ديمقراطية .
- استبعاد العرب من عملية التمثيل في كل المؤسسات صاحبة القرار والتأثير في عملية البناء والتطوير .
- إخضاع الوسط العربي لعملية " التخطيط من أعلى " بما معناه عدم مشاركتهم في عملية التخطيط .
- حرمان السكان العرب من إقامة مناطق سكنية جديدة ، في حين يتم بناء أحياء ومستوطنات يهودية جديدة على أوسع نطاق .
- التضييق المكاني على الأحياء العربية وجعلها جزراً محاطة بتجمعات سكنية يهودية .
- تطبيق معايير مزدوجة في عملية التخطيط والبناء والتطوير إتجاه المجتمع اليهودي والمجتمع العربي .

إستراتيجية التخطيط في القدس

بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ ، ضمت السلطات الإسرائيلية القدس الشرقية والبالغ مساحتها انذاك ٦,٠٠٠ دونم، بالإضافة إلى ٦٤,٠٠٠ دونم من أراضي الضفة الغربية ، والتي تعود ملكيتها إلى ٢٨ قرية فلسطينية . وبذلك ضمت ما مجموعه ٧٠,٠٠٠ دونم إلى نفوذ بلدية القدس الغربية ، التي كانت مساحتها تمتد على ما مجموعه ٣٨,٠٠٠ دونم.

إن ترسيم الحدود الجديدة بهذا الشكل لم يأت نتيجة اعتبارات مهنية تخطيطية ،إنما على خلفية ذات اعتبارات سياسية استعمارية وديمغرافية . حيث لم يُحدد مسار حدود نفوذ البلدية على يد لجنة من مخططي المدن ، إنما عن طريق لجنة عسكرية برئاسة مساعد رئيس قسم العمليات في الأركان العامة في ذلك الوقت الجنرال رحبعام زئيفي ، وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة .

استثنت عملية التوسيع والضم هذه عدداً من الأحياء العربية مثل: أبو ديس ، السواحرة الشرقية ، العيزرية ، الزعيّم ، عناتا ، حزما وبيرنبالا وقرى أخرى . هذه الاستثناءات تتعارض بالمطلق مع مبادئ التخطيط المديني ، كون هذه الأحياء ملاصقة لحدود المدينة وترتبط معها بعلاقات اقتصادية ، خدماتية واجتماعية إلى أبعد الحدود . لكن ، بما أن سياسة التخطيط تقوم على مبدأ السيطرة على مساحات أراض أكثر ، وأقل عدد سكاني من الفلسطينيين ، من أجل خلق أكثرية يهودية في المدينة ، وبالتالي منح المدينة طابعاً يهودياً ، فمن الطبيعي أن يعمل المخططون الإسرائيليون ضمن هذه الإستراتيجية. إن ترسيم الحدود كما هو قائم ، أدى إلى تمزيق قرى وضواح فلسطينية ، وشكلت الحدود ضربة قاسية للتطور العضوي للأحياء الفلسطينية .

أما سياسة الاستيطان وإقامة المستعمرات اليهودية ، فكانت تهدف ليس فقط إلى السيطرة على الأراضي ، إنما لتشكيل إسفين فاصل بين الأحياء العربية بهدف منعها من التواصل المكاني ، وبالتالي إجهاض عملية تشكيل مدينة عربية موحدة ، ما يعني أن الوجود العربي داخل المدينة يقتصر على شكل " الجزر " داخل " محيط "

القدس تحت التهويد.

يهودي. وفي الحقيقة، فقد تحقق هذا الهدف، فالأحياء الفلسطينية مبعثرة من حيث الانتشار، ولا تعكس الاندماج والتواصل المكاني المطلوب لتشكيل المدينة كوحدة اقتصادية، ديمغرافية وخدماتية. (نزيه، بريك)

عملية تحضير الخرائط في شرق القدس

منذ عام ١٩٦٧ هناك فراغ تخطيطي في شرقي القدس نتيجة لسياسة البلدية، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء المخططات الأردنية القائمة بين عام ١٩٤٨ – ١٩٦٧ حيث كان مخطط "كندل ١٩٤٤" هو المخطط القانوني الرسمي.

منذ العام ١٩٦٧ مَنَعت بلدية القدس السكان الفلسطينيين من البناء في القدس على الاراضي التي يملكونها بحجة عدم وجود خرائط حديثة مصادق عليها.

في العام ١٩٧٤ أصدرت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء امراً تعلن بموجبه عن منطقة نفوذ البلدية (١٩٦٧) منطقة للتخطيط، هذا الامر يلزم اللجنة المحلية بان تقدم مخططاً هيكلياً للجنة اللوائية خلال ثلاث سنوات من يوم صدور القرار (الامر).

في العام ١٩٧٥ حددت مساحات في شرقي القدس يُسمح باعطاء رخص للبناء فيها لكن بشروط، وذلك ضمن قانون التنظيم والبناء ٧٨، الذي يُمَكِن لجان التخطيط بإصدار رخص بين الفترة من إعلان البدء بالخارطة الهيكلية وفترة إيداعها او المصادقة عليها، حيث تَحوَل قانون التنظيم والبناء ٧٨ الى اداة فعالة لإصدار رخص البناء. اما رخص البناء التي صدرت فهي لقسائم أراضٍ لا تتعدى مساحتها دونماً واحداً، وبنسب بناء منخفضة، هذه النسب حسب القانون ٧٨ كانت ٥٠٪ في طابقين او ٢٥٪ في الطابق الواحد.

الخارطه الهيكلية الاولى المصادق عليها لشرق القدس كانت في العام ١٩٧٧ (ع/م ٩) وهي البلدة القديمة وحوضها من "هار هتسوفيم" شمالا الى جبل المكبر جنوبا.

قام الاحتلال بوضع عقبة أساسية تجعل من المستحيل تجسيد ذلك التطوير الذي تسمح به الخطط الإسرائيلية في المناطق العربية، هذه العقبة تتمثل في عدم التوافق ما بين المعايير المتبناه في الخطط الإسرائيلية من جهة، وبين واقع العمليات التطويرية العربية وحقوق الملكية الخاصة للمواطنين العرب من جهة أخرى .وعليه فإن التطوير في إطار نظام التخطيط الإسرائيلي يقوم على شرط التحديد الواضح لملكية الأرض ، لكن في المناطق العربية توجد نماذج مبهمة لملكية الأرض تحول دون الاستفادة من الخطط التنموية في حال توفر مثل هذه الخطط

في العام ١٩٨٣ صدر قرار بتحضير خرائط هيكلية لكل أحياء مدينة القدس . دائما يقترن تحضير الخرائط الخاصة بشرقي القدس بفترة زمنية طويلة، مثال على ذلك مخططات أحياء حوض البلدة القديمة، حيث صودق عليها بين ١٩٨٤– ١٩٨٩، مخططات بيت حنينا وشعفاط التي بدأ العمل بها في العام ١٩٨٠ صودق عليها ١٩٩٦ – ١٩٩٨ (بيت حنينا) و ١٩٩٩ شعفاط، مخطط العيسوية بدأ العمل به في عام ١٩٧٩ وصودق عليه في العام ١٩٩١. مجموع الخرائط الهيكلية المصادق عليها ٢٠ مخططاً . (ناتان ، مروم : . . .)

تلخيصا لما ورد أعلاه فان عملية التخطيط استمرت ١٥–٢٠ سنة ، بالإضافة لذلك فإن خرائط المَسِح التي أُستُعمِلت خلفية للمخطط ، كانت منذ عام ١٩٨٢ ،حيث لم تشمل التعديلات والمتغيرات الجارية على الأرض من حيث بناء البيوت والمباني السكنية والنمو السكاني. لذلك فإن الخرائط المصادق عليها لم تكن مفيدة وناجعة ولا تفي بالاحتياجات.

بعض الخرائط (وهي قليلة) التي تمت المصادقة عليها تبنت في الأساس مبدأ "منع البناء الجديد " من خلال تحديد مساحات واسعة كمناطق خضراء وتحديد نسب بناء منخفضة بالإضافة الى تقليص حدود الخرائط الهيكلية الى أدنى حد. من خلال الخرائط التي تم إعدادها يتبين أن ٤٠٪ من المساحة الكلية تم تحديدها كمناطق خضراء ، يُمنع البناء فيها . وتبين من الخرائط التي تمت المصادقة عليها حتى بداية عام ٢٠٠٠ ، أن ١١٪ فقط من مساحة الأحياء الفلسطينية قابلة لإستيعاب بناء ومعظمها موجود في المناطق السكنية.

إن التغييب المتعمد لخطط تطويرية للأحياء العربية يعيق ويمنع تحسين وتطوير البنية التحتية، وبالتالي يعيق التطوير الاجتماعي، وهذا قرار ذو مضمون سياسي ، حيث انه في ظل عدم وجود خطط تطويرية يصعب على الفلسطينيين الحصول على رخص بناء ، حيث أن الخطط الهيكلية تعتبر شرطاً أساسياً للموافقة على إعطاء رخص بناء.

تنظيم الأراضي والبناء العشوائي

تسجيل وتنظيم الاراضي وإشكالية "الغائبين في القدس" :
قام الاحتلال بوضع عقبة أساسية تجعل من المستحيل تجسيد ذلك التطوير الذي تسمح به الخطط الإسرائيلية في المناطق العربية، هذه العقبة تتمثل في عدم التوافق ما بين المعايير المتبناه في الخطط الإسرائيلية من جهة، وبين واقع العمليات التطويرية العربية وحقوق الملكية الخاصة للمواطنين العرب من جهة أخرى .وعليه فإن التطوير في إطار نظام التخطيط الإسرائيلي يقوم على شرط التحديد الواضح لملكية الأرض ، لكن في المناطق العربية توجد نماذج مبهمة لملكية الأرض تحول دون الاستفادة من الخطط التنموية في حال توفر مثل هذه الخطط، وبدلاً من أن يقوم المخططون الإسرائيليون باتخاذ إجراءات تساهم في التوفيق ما بين الخطط التنموية والحقائق الفعلية ، فإنهم يقومون باستغلالها وتكييفها وفقاً لمناهج مبيتة تسبب أضراراً جسيمة للسكان العرب في مدينة القدس.

ان الجزء الاكبر من الاراضي في القدس الشرقية غير مسجل (أنظر الخارطة ٤) . خلال فترة الحكم الأردني كانت عملية تسجيل الأراضي مركزية من قبل سلطات الدولة وكاستمرار لعملية

التسجيل التي بدأت في عهد الانتداب البريطاني .

بعد عام ١٩٦٧ أوقفت إسرائيل عملية تسجيل الأراضي حتى اليوم . من جهة أُخرى فان غالبية السكان الفلسطينيين لم يتابعوا قضية تسجيل الأراضي بسبب قانون الغائبين بالإضافة الى رفضهم الاعتراف بسلطة الاحتلال على القدس .

تشترط سلطة البلدية لإعطاء رخص بناء للسكان العرب ، بأن يتم تسجيل وتنظيم الاراضي حسب أحواض وقسائم . وهكذا فان البلدية تُوظّف هذا الوضع لتبرير سياستها بعدم منح رخص بناء للسكان العرب.

المناطق غير المخططة – والمناطق المفتوحة

في حين تبلغ مساحة القدس الشرقية، (المناطق التي تم ضمها عام ١٩٦٧) (٧٠٥٠٠) دونم، فقد تمّت مصادرة ٢٤٥٠٠ دونم (٣٥٪) من المساحه الكلية، وفقط ٢٤٧٠٠ (٣٥٪) من المساحه الكلية يوجد فيها مخططات، والباقي ٣٠٪ لايوجد فيها مخططات بتاتاً، أي أنها خارج إطار التخطيط . (ناتان ، مروم : . . .)

لكن المثير للانتباه والتساؤل أن جزءاً كبيراً من المناطق المخططه، والتي تم إعداد خرائط للأحياء الفلسطينية، تم تحديده كمناطق خضراء ،وتبلغ هذه المساحة بالمعدل ما يقارب ٤٠٪ من المساحة المخططة، لكن في بعض الأحياء تصل الى نسبة ٧٠٪ (جبل المكبر، عرب السواحرة) . وهذا يعني المنع المطلق لأي بناء في هذه المناطق (أُنظر الخارطة ٥).

في كل الأحياء الفلسطينية هناك نقص حاد في المساحات المخصصة للحاجيات العامة (مباني الخدمات الطبية، الخدمات التربوية، الرياضة، حدائق عامة، طرقات الخ...) . فقط مايعادل ٦٪ من مساحة الخرائط التي أُعدت للأحياء الفلسطينية مخصصة للحاجيات العامة، بينما تبلغ المساحات المخصصة لنفس الهدف في القدس الغربية ما يقارب ١٤٪.

سياسة تنظيم الاراضي ،البناء العشوائي وهدم البيوت

منذ سنة ٢٠٠٠ تم تصعيد الوضع حيث زاد التشديد على المتطلبات لإثبات ملكية الأراضي وتسجيلها، ومعظم المناطق في القدس الشرقية غير مسجلة (أُنظر الخارطة ٤) . هذا الواقع يشكل عائقاً بالحصول على ترخيص للبناء ، لم تأخذه الخارطة الهيكلية بالحسبان وبالتالي هناك شرخ كبير بين ما تراه الخارطة الهيكلية وما هو ممكن على أرض الواقع في ظل سياسة الأراضي التي تنتهجها الدولة.

في الفترة ما بين عام ١٩٧٦–١٩٩٩ بنى السكان العرب ١٩,٦٥٠ بيتاً، لكن فقط ١٥٪ منها مرخص ، والباقي ٨٥٪ يندمج تحت تعريف بيوت غير مرخصة ومهددة بالهدم . (حسب تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٩٩).

إن السيطرة على الأراضي العربية تعتمد على تشكيلة واسعة من طرائق القوة، القانون والبيروقراطية، وارتكزت كلها على أنظمة التأميم والسيطرة والتخصيص أُحادي الجانب في حقوق الاراضي.

تعمل أجهزة الدولة المختلفة بوحي من التوجّه القائم على مفهوم تحديد استعمالات الأرض المتبقية بأيدي السكان العرب أو اغلاقها أمام أصحابها لصالح الوسط اليهودي . وبضمنها أجهزة تخطيط المكان القطرية والتي من مهامها تخطيط وترسيم الخريطة الهيكلية العامة.

إن نظام الأراضي والتخطيط الإسرائيلي القائم له نتائج سلبية على نسيج العلاقات بين فئات المجتمع القومية، حيث أن هذا النظام مؤسس على أنماط من الظلم وعدم المساواة .

في الأحياء الفلسطينية تنتشر ظاهرة البناء العشوائي للبيوت السكنية والنقص في الشوارع المخططة التي تقوم على اعتبارات التخطيط المديني. وبسبب غياب التنظيم والتخطيط من قِبل الجهات المختصة، يقوم السكان ببناء شوارع عشوائياً ، لسد احتياجاتهم الخاصة. ونتيجة لذلك يرافق البناء العشوائي ظواهر مثل:

١– أكوام القمامة المنتشرة بين البيوت والتي لها مؤثرات بيئية وصحيّة سلبية.

٢– الزحف السكني نحو المناطق الخضراء والمناطق الزراعية، ما يؤدي الى اضمحلال هذه الأراضي ، ويسبب قلع الأشجار ما يُعَرض التربة الى التعرية.

٣– غياب المرافق المدنية والبنية التحتية الأساسية وهذا له تأثيرات بيئية خطيرة مثل مياه الصرف.

إن الوضع السيء لبُنية المواصلات والنقص الحاد له نتائج سلبية

على الاقتصاد حيث يُحَجِم عملية الاستثمار (مثل إقامة شركات، وورش صناعية صغيرة)، وبالتالي يُغلق أبواب فرص العمل أمام الأيدي العاملة.

هدم البيوت

قام الجزء الكبير من سياسة السيطرة على المكان على تبني خطة هيكلية عسكرية وضعها البريطانيون عام ١٩٤٢، حيث تم اللجوء إلى خطط تهدف إلى تجميد الواقع ميدانياً، والتظاهر بتطبيق القانون والعدل والتخطيط، وهكذا يتخفى ويتستر الاحتلال خلف القانون.

تقترن بداية سياسة هدم المنازل التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مع بداية الاحتلال ، فمباشرة وبعد مرور فترة قصيرة قامت قوات الاحتلال بهدم حي المغاربة وحارة الشرف في البلدة القديمة وتم تهجير سكان هذه الأحياء والبالغ عددهم آنذاك ٥٠٠٠-٦٠٠٠ مواطن ليتم توسيع الحي اليهودي .

يلجأ السكان الفلسطينيون في القدس الى البناء غير المرخص بسبب صعوبة الحصول على ترخيص من قِبل سلطات البلدية، والتي تَتعمد سياسة التضييق على الفلسطينيين من أجل دفعهم الى ترك المدينة.

لقد قامت سلطات البلدية ووزارة الداخلية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بهدم اكثر من ٦٥٠ منزلاً في الأحياء العربية وهذا يعني تشريد آلاف الأشخاص، وفي المعدل يتم هدم ٥٠ بيتا سنويا . إن إزدواجية المعايير في التعامل مع البناء غير المرخص بين الوسط اليهودي والوسط العربي واضح الى أبعد الحدود ، ففي عام ٢٠٠١ حصل ٨٥٪ من مجموع مخالفات البناء في القدس الغربية، لكن ٩١٪ من مجموع أوامر الهدم في ذاك العام صدرت ضد بيوت فلسطينية في القدس الشرقية . (www.betselem.org)

حسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٩ ، فإنه بين عام ١٩٧٦-١٩٩٩ تم بناء ١٩٦٥٠ بيتاً في الأحياء الفلسطينية، لكن فقط ١٥٪ منها مُرَخص والباقي ٨٥٪ يندرج تحت ما يُعَرّف بالبناء " غير المُرَخص " .. عملية هدم البيوت في الأحياءالفلسطينية بهذا الحجم تدل على الخلل الفاضح في سياسة التخطيط الإسرائيلية إتجاه المجتمع الفلسطيني في المدينة .

الخارطة الهيكلية " القدس ٢٠٠٠ "

مقدمة

كما هو واضح، في إسرائيل لا يمكن فصل عملية التخطيط والتنظيم عن السياق السياسي، القومي والاقتصادي، بحيث يشكل التخطيط بالنسبة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي أداة للسيطرة على الحيز الفلسطيني كبديل لأداة السيطرة العسكرية ، وفي إطار سياسة التخطيط الإسرائيلية ، تشكل الخرائط الهيكلية أداة مهمة في إخراج هذه السياسة إلى حيز التنفيذ ، فهي آلية ناجحة في عملية مصادرة الأراضي العربية، وبالتالي التضييق على السكان الأصليين (العرب).

إن تراث وثقافة وسياسة التخطيط في إسرائيل والتي بدأت منذ قيام الدولة العبرية، غنية بالتخطيط العنصري، الذي يقوم على تفضيل الفئة المُسَيطِرة (اليهود) وتهميش الفئة المُسيطَر عليها (العرب). لذلك يمكن القول أن إسرائيل تعتمد أسلوباً خاصاً في التخطيط الحضري، والذي بدوره يتكون من نموذجين:

النموذج التقليدي: وهو مقتبس من أوروبا يتم التركيز في تطبيقه على التنظيم وتوزيع الحيز المكاني، لكن مع الفارق بأنه يدار بأُسلوب مركزي وهرمي وقائم على مفهوم التفرقة العنصرية، هذا النموذج يتم تطبيقه عندما يتعلق الأمر بالسكان العرب.

نموذج التخطيط التنموي: يتم التركيز فيه على الدمج بين التخطيط المكاني (الحيز) من جهة،والتخطيط الاجتماعي- الاقتصادي من جهة أخرى، كذلك يقوم على ربط عملية التخطيط بأساليب توزيع ميزانية الدولة، أي إعادة تنظيم ميزانية الدولة العامة لتتناسب مع الاحتياجات التنموية لكل من الحكومة، وقطاعات السكان، والأقسام الإدارية، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يتضمن برامج تعاونية تهدف الى رفع مستوى الفقراء والمهمشين ،والذي يتم تطبيقه عندما يتعلق الأمر بالوسط اليهودي .

قامت بلدية القدس بإعداد مخطط هيكلي للمدينة بشقيها الغربي والشرقي . المخطط معروف باسم " المخطط الهيكلي رقم ٢٠٠٠ " . المخطط الهيكلي يشكل إطاراً قانونياً، تتم لاله عملية تنظيم الحيز ، وبالتالي صياغة وتحديد شكل عملية التطوير المستقبلية . ولهذا تكمن في عملية التخطيط أهمية كبرى ، حيث تشكل تفاصيل المخطط الهيكلي لأية مدينة كانت مركباً ذا تأثيرات

مهمة على حياة المواطنين .

انطلاقاً من مفهوم التخطيط الحضري ، فإن المخطط الهيكلي يقاس بمدى استجابته لحاجيات المواطنين (السكنية ، الاجتماعية، الثقافية ، الاقتصادية والبيئية) .

يتبلور دور الخارطة الهيكلية المحلية وحسب قانون البناء والتخطيط في الأساس بتحديد سياسة التخطيط ، حيث تحدد استعمالات الأراضي في المدينة بشكل عام ، ولا تتعاطى في التفاصيل .

تم منذ عام ١٩٤٨ والذي يرتبط به قيام دولة إسرائيل وتقسيم مدينة القدس ، تم إعداد خارطتين هيكليتين للقدس الغربية والمصادقة عليهما . الخارطة الأخيرة حملت رقم ٦٢ وتمت المصادقة عليها عام ١٩٥٩ ، أي قبل احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ . ومنذ ذلك التاريخ لم يتم إعداد أية خارطة جديدة تتعامل مع الوضع الذي نشأ بعد احتلال القدس الشرقية ، وبقيت الخارطة الهيكلية رقم ٦٢ تشكل الأساس القانوني لعملية التخطيط في مدينة القدس كاملة .

بغياب خرائط هيكلية جديدة ، فإن تطوير وتخطيط المدينة قام بالإضافة للخارطة رقم ٦٢ على اعتماد خرائط جزئية ، وبدون أي اعتبار لخرائط شاملة . وهذه الخرائط الجزئية التي تعاطت مع مناطق محددة في المدينة لم تكن أكثر من أداة لتنفيذ الأهداف السياسية للاحتلال الإسرائيلي .

في عام ٢٠٠٠ ، بدأت بلدية القدس بمشروع إعداد خارطة هيكلية جديدة وشاملة لكل مدينة القدس بشطريها ، وانتهى الإعداد من هذه الخارطة عام ٢٠٠٤ ، والتي تحمل اسم " الخارطة الهيكلية القدس ٢٠٠٠ " . ورغم أنها لا تشكل حتى الآن وثيقة قانونية ، لعدم إتمام المصادقة عليها ، لكنها تُعتمد كموجّه لسياسة التخطيط .

مركبات الخارطة الهيكلية :

تتكون الخارطة الهيكلية من مركبين:

المركب الاول: ويتكون من وثائق الزامية تعبر عنها الخريطة رقم (١) والتي تشمل مجال التخطيط المحلي لكل مدينة القدس .والخريطة رقم (٢) لمنطقة مركز المدينة بالإضافة الى ملحق خارطة البناء للمدينة (ملحق رقم٢) وملحق التراث التاريخي والاماكن الاثرية (ملحق رقم٣).

المركب الثاني: يتكون من وثائق توجيهية (غير الزامية) ويعبرعنها ملحق المناطق المفتوحة والمناطق الدينية الطبيعية (ملحق رقم١) ، وملحق الطرق والمواصلات (ملحق رقم ٤)، وملحق البنية التحتية، البيئة والمناطق ذات الحساسية للهزات الأرضية(ملحق رقم٥).

أهداف الخارطة الهيكلية

المعلن من الخارطة الهيكلية لمدينة القدس أنها قامت على عدة أهداف تمت صياغتها في إثني عشر هدفاً:

- تقوية دور المدينة والاستمرار في تطويرها كعاصمة لإسرائيل ،كمركز للشعب اليهودي وكمدينة مقدسة للديانات السماوية.
- المحافظة على القيم المدينية والطابع الخاص لمدينة القدس.
- تقوية المدينة كعاصمة ومدينة عالمية والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية والدولية.
- تقوية المركز الاقتصادي– الاجتماعي للمدينة ورفع جودة الحياة للمواطنين.
- تعزيز وزيادة قوة جذب المدينة لكل أطياف المجتمع، رفع مستوى الرفاه وجودة السكن لكل أجزاء المدينة، رفع فائدة استغلال الاراضي وخلق احتياطي الأراضي في متناول اليد للبناء السكني .
- تأمين حيوية الأحياء السكنية على المدى البعيد .
- تطوير المدينة من خلال منح معنى معبر لطابع المكان، من خلال تنوع تضاريسها الطبيعية وجعلها تحت تصرف سكانها وزائريها.
- تحديد وتقوية مركز المدينة بكل مركباته من خلال الأخذ بعين الاعتبار المميزات والاختلافات الإنسانية، الهيكلية، المعمارية وخاصية المكان الجغرافي كجزء من المركز التاريخي للمدينة وتقويتها ثقافياً وسياحياً.
- تطوير جهاز المواصلات بحيث يدعم التطوير المديني من خلال إعطاء الأولوية للمواصلات العامة على الخاصة.
- ملاءمة البنية التحتية لاحتياجات المدينة المستقبلية من خلال استغلال ثروة الأراضي والمحافظة على البيئة والتطوير بشكل قابل للتنفيذ.

تحمل سياسة " الميزان الديمغرافي" التي تعتمدها سلطات التخطيط في داخلها سلبيات حادة على المدينة ككل ، لكن ما سيتم فحصه هنا هو تأثيرات هذه السياسة على الوجود الفلسطيني في المدينة .
من خلال ما تتضمنه الخارطة ومن خلال خرائط سابقة أُعدت لبعض الأحياء الفلسطينية يبدو واضحاً اعتماد سياسة تخطيطية تهدف الى التضييق وخنق التوسع العمراني في الأحياء الفلسطينية.

- رسم سياسة بيئية للمدينة متوازنة من خلال أسس وتعليمات عالية في جودة البيئة.
- الحفاظ على إمكانيات الاستمرار في التخطيط وتحديد تعليمات التخطيط المستقبلي.

مبادىء سياسة التخطيط المقترحة في الخارطة الهيكلية لتطوير شرقي القدس

- إنشاء وحدة في قسم التخطيط في البلدية تعنى بالتخطيط والتطوير وتضع في سلم أولوياتها الوضع في شرقي القدس.
- إتمام البنية القانونية من خلال تحضير خرائط تفصيلية لاحتياجات السكان.
- رفع قدرة استيعاب البناء السكني من خلال تكثيف البناء في الأحياء القائمة.
- تحسين الوضع في مخيم شعفاط من خلال موارد وطنية ودولية.
- الاستمرار بتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في شرقي القدس من ميزانية الدولة حسب قرارات الحكومة.
- إنشاء جهاز قضائي خاص لتنظيم مشاكل ملكيات الأراضي لمساعدة وزارة العدل وبتمويل حكومي.
- التوعية في مجال تطبيق قانون التنظيم والبناء كشرط لتحقيق مبادىء سياسة التخطيط الهيكلي بالوسائل المتاحة لبلدية القدس وبمساعدة حكومات إسرائيل.

إن الأهداف المعلنة للخارطة الهيكلية ، ومن خلال ممارسات أجهزة التخطيط ، تبقى في الحقيقة موجَهة الى الوسط اليهودي في المدينة، وأما ما يخص الوسط الفلسطيني فإن هذه الأهداف المُعلَنة تبقى حبراً على ورق وبعيدةً كل البعد عما يجري من ممارسات تخطيطية على أرض الواقع .

تبنت الخارطة الهيكلية ٢٠٠٠ هدفاً مركزياً تحت عنوان "الحفاظ على الميزان الديمغرافي في المدينة " حيث وضعت هدفاً لعام ٢٠٢٠ يرى تعداداً سكانياً لمدينة القدس يبلغ ٩٤٧,٠٠٠ نسمة، منهم ٥٨٩,٠٠٠ (٦٢,٢ ٪) يهوداً و ٣٥٨,٠٠٠ (٣٧,٨٪) عرباً وآخرين .

في الخارطة الهيكلية القدس ٢٠٠٠ وفي التقرير رقم ٢ تحت عنوان " مسح الوضع القائم وتحليل المعطيات " هناك تنبؤ " متفائل " يرى أن السكان اليهود سيشكلون عام ٢٠٢٠ (٦٥٪) من إجمالي سكان القدس ، أما التنبؤ " المتشائم " فيرى أنهم سيشكلون فقط (٥٧,١٪) .

تقر الخارطة الهيكلية بأن الطلب السياسي بالوصول والحفاظ على تعداد سكاني يشكل فيه اليهود نسبة ٧٠٪ والعرب الفلسطينيون، نسبة ٣٠٪ ، يبقى مطلباً غير واقعي وغير قابل للتحقيق دون تدخل تخطيطي للسلطة والحكومة. إذا ما أخذنا التنبؤ السكاني "الواقعي" بأن تعداد سكان القدس عام ٢٠٢٠ سيصل إلى ٩٥٠,٠٠٠ نسمة، لكن طبقاً للمطلب السياسي بأن تكون نسبة اليهود (٧٠٪) والفلسطينيين (٣٠٪) ، فإن عدد السكان اليهود يجب أن يصل عام (٢٠٢٠) ٦٦٥,٠٠٠ نسمة ، وهذا العدد يفوق العدد (٥٨٩,٠٠٠) الذي تبنته الخارطة الهيكلية بـ : ٧٦,٠٠٠ نسمة. أما نسبة السكان الفلسطينيين التي يحددها المطلب السياسي بـ: ٣٠ ٪ فهذا يعني أن تعداد السكان الفلسطينيين سيكون عام ٢٠٢٠ بحدود ٢٨٥,٠٠٠ نسمة ، أي أقل بـ: ٧٣,٠٠٠ نسمة من التعداد السكاني الذي تبنته الخارطة وهو ٣٥٨,٠٠٠ نسمة (الخارطة الهيكلية، تقرير رقم٢) .هنا يبدو التناقض واضحاً ، والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هي الخطوات والأدوات التي ستمارسها السلطات الإسرائيلية لتحقيق هذا المطلب السياسي؟

التحديدات الصارمة على البناء في منطقة حوض المدينة القديمة (بناء منخفض)، تحت مبررات المحافظة على المناظر المفتوحة من والى البلدة القديمة. لكن المثير للانتباه أن حدود حوض المدينة القديمة شُكِلت ليس بشكل دائري بل بأبعاد شكل المستطيل ومن الشمال الى الجنوب ، وهذا ليس إلا لضم تجمعات سكنية فلسطينية أكثر ضمن حدود حوض المدينة من أجل استعمال هذه التحديدات الصارمة وتطبيقها عليهم . ففي حين تركز الخارطة على هذا الاتجاه ، نراها من الجهة الأُخرى تسمح في الجهة الغربية بالبناء العالي ويتراوح العلو ما بين ٨-٢٤ طابقاً

ربما الجواب الوحيد (كما سيتبين لاحقاً) هو أن الجدار سيقوم بتحقيق هذا المطلب .

من ناحية أخرى ، إن كل من يعرف التركيبة الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني يدرك أن التراجع في نسبة التكاثر الطبيعي في المجتمع الفلسطيني ، والذي بنت عليه الخارطة الهيكلية تنبؤاتها ، غير منطقي، لأنها لم تقدم أسباباً تعلل هذا التراجع ، وليس هناك مؤشرات لهذا التراجع . لذلك فإن تعداد السكان الفلسطينيين في ظل الوضع القائم سيكون أكثر مما تتوقعه الخارطة الهيكلية .

يقدم التقرير رقم ٤ للخارطة الهيكلية "القدس ٢٠٠٠" تغييراً واضحاً بما يخص الميزان الديمغرافي ، حيث يُرجِح نسبة ٦٠٪ يهوداً و ٤٠٪ فلسطينيين . هذه النسبة هي أقرب للواقع بالنسبة للتعداد السكاني لعام ٢٠٢٠ . لكن مع ذلك ، فالخارطة لا تطلب أو تقترح تغييراً جذرياً في ارتكاز تخطيط المدينة على قاعدة "الميزان الديمغرافي".

بالمقارنة مع ما ورد في التقرير رقم ٣، فإن التقرير رقم ٤ الذي تم إعداده في المراحل الأخيرة لتحضير الخارطة الهيكلية ، يخرج إلى حد ما عن قاعدة تجاهل التعداد السكاني الفلسطيني المتوقع في السنوات المقبلة ، لكن من غير المتوقع أن يؤدي هذا الاعتراف إلى تغيير مكوِّنات الخارطة الهيكلية بما يخص المجتمع الفلسطيني في المدينة ، وخاصة ما يتعلق بالاحتياجات السكنية والبنية التحتية. ذلك لأنه رغم هذا الاعتراف ، فإن الخارطة الهيكلية (في تقرير رقم ٤) تطالب بتغييرات بعيدة المدى في طريقة معالجة المتغيرات الأساسية ، التي تؤثر على ميزان الهجرة وعلى الفوارق في التكاثر الطبيعي ، التي هي في نهاية الأمر من يخلق "الميزان الديمغرافي".

".... إن قدرة التأثير على هذه المتغيرات موجودة في الأساس في يد الحكومة الإسرائيلية " .

تحمل سياسة "الميزان الديمغرافي" التي تعتمدها سلطات التخطيط في داخلها سلبيات حادة على المدينة ككل ، لكن ما سيتم فحصه هنا هو تأثيرات هذه السياسة على الوجود الفلسطيني في المدينة .

من خلال ما تتضمنه الخارطة ومن خلال خرائط سابقة أُعِدت لبعض الأحياء الفلسطينية يبدو واضحاً اعتماد سياسة تخطيطية تهدف الى التضييق وخنق التوسع العمراني في الأحياء الفلسطينية. ويعبر عن ذلك :

- تحديد ٤٠٪ من الأراضي التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية كمنطقة خضراء ، ويمنع البناء فيها بتاتاً .
- المساحات التي خُصصت للتوسع العمراني ، ليس فقط ضئيلة ولا تكفي لسد حاجيات المجتمع الفلسطيني ، بل أن معظم الأحياء الفلسطينية لم يُخصص لها مساحات للتوسع العمراني على الإطلاق (انظر الخارطة ٦) .
- تم تحديد نِسب بناء منخفضة تتراوح ما بين ٢٥٪، ٣٧٪ و ٥٠٪ وعدد الطوابق المسموح ببنائها منخفض، حيث يتراوح ما بين طابقين الى أربعة طوابق ما عدا منطقة بيت حانينا ٦ طوابق أما في شعفاط ، وادي الجوز، الشيخ جراح وجزء من حي الطور، فبقي الحال كما هو، ولم تحظ هذه الاحياء بزيادة في حقوق البناء وعدد الطوابق (انظر الخارطة ٦) . الواضح من هذا ، ان التضييق العمراني في الأحياء الفلسطينية يسير بالاتجاه الأفقي (نسب البناء) والاتجاه العامودي (عدد الطوابق) . (ناتان، مروم : ...)

- التحديدات الصارمة على البناء في منطقة حوض المدينة القديمة (بناء منخفض) ، تحت مبررات المحافظة على المناظر المفتوحة من والى البلدة القديمة. لكن المثير للانتباه أن حدود حوض المدينة القديمة شُكِلت ليس بشكل دائري بل بأبعاد شكل المستطيل ومن الشمال الى الجنوب ، وهذا ليس إلا لضم تجمعات سكنية فلسطينية أكثر ضمن حدود حوض المدينة من أجل استعمال هذه التحديدات الصارمة وتطبيقها عليهم . ففي حين تركز الخارطة على هذا الاتجاه ، نراها من الجهة الأُخرى تسمح في الجهة الغربية بالبناء العالي ويتراوح العلو ما بين ٨–٢٤ طابقاً (أُنظر الخريطة ٦) .
- الأمر الآخر وكما يبدو في الخريطة رقم ٦ ، فإن غالبية المناطق الفلسطينية يبقى الحصول فيها على تصريح بناء مرتبطاً بوجود خرائط تفصيلية ومصدقة من قِبَل سلطة البلدية، ومناطق أُخرى يقترن الحصول فيها على تصريح بناء بوجودخرائط تفصيلية ومصدقة من قِبَل اللجنة اللوائية.

أثبتت التجربة على مدار العقود الماضية أن سلطات التخطيط على مستوى البلدية واللجنة القطرية، تتعمد إعاقة إصدار خرائط تفصيليه لدرجة الامتناع ، بهدف تحجيم ومنع التوسع العمراني في الأحياء الفلسطينية وعلى خلفية دفع السكان الفلسطينيين الى ترك المدينة تحت ضغط الضائقة السكنية التي يسببها غياب الخرائط التفصيلية .

من جهة أُخرى فحتى المخططات التي تتم المصادقة عليها، فإنها تخضع لقيود بناء شديدة . حيث تقوم على مساحات لا تلبي احتياجات السكان ، وعادة يتم السماح بالبناء في المساحات الفارغة بين المباني القائمة. أما المساحات خارج هذه المناطق فيتم تحديدها كمناطق خضراء يُمنَع البناء فيها .

وضع المناطق السكنية كما ورد في الخارطة الهيكلية

المناطق السكنية في شرقي القدس هي الأكثر إشكالية في منظومة البناء السكني في المدينة عامةً.

ان خصائص ومميزات البناء في هذه المناطق كالتالي :

- نشاط البناء غير القانوني من قبل جهات سياسية واقتصادية تسبب الفوضى في التخطيط .
- جزء كبير من المناطق السكنية ذات طابع قروي، البناء تلقائي، متفرق ومبذر ولا يستغل الأراضي المعدة للتطوير.
- عدم وجود بنية تحتية بالرغم من توظيف البلدية إمكانيات في هذا المجال.
- نقص حاد في جهاز الخدمات العامة .
- فوضى في ملكية الأرا ضي في ما يتعلق بتنظيمها وتسجيلها.
- عدم وجود خرائط لتقسيم الأراضي لعدم وجود آليات وميزانيات لتنظيم وتسجيل الأراضي.
- عدم وجود تخطيط وميزانيات للتعاطي مع مشاكل تخطيطية مستجدة.
- تغاضي السكان وتجاوز قانون التنظيم والبناء من جانب، وضعف سلطوي في تطبيق القانون من جانب آخر أدى الى البناء غير المرخص بشكل واسع بما فيها الاستيلاء على الأراضي المعدة للخدمات العامة.
- عدم وجود سياسة ومتابعة متفق عليها لدى لجان التخطيط والتي بدورها تعرقل وتطيل مدة مراحل التخطيط .

رغم تشخيص الخارطة الهيكلية لوضع المناطق السكنية الفلسطينية في المدينة ، لكن بدون أن تتطرق الى الأسباب التي أدت الى هذا الوضع ،رغم معرفة القائمين على تحضيرها ، يبقى السؤال المهم : كيف تتعامل الخارطة الهيكلية مع هذا الوضع ؟

الوضع السكني

في عام ١٩٦٧ كان عدد الوحدات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية ١٢,٦٠٠ وحدة، وفي عام ٢٠٠٢ بلغ العدد ٣٨,٠٠٠ وحدة سكنية . أما في القدس الغربية فقد إرتفع عدد الوحدات السكنية لنفس الفترة من ٥٧,٥٠٠ إلى ١٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية . وفي نفس الفترة (١٩٦٧–٢٠٠٢) ازداد عدد سكان القدس بنسبة ١٥٤٪ ، لكن في حين بلغت الزيادة السكانية لليهود ١٣٣٪ (تكاثراً طبيعياً وهجرة الى المدينة) أي من ٢٦٧,٨٠٠ نسمة إلى ٦٨٠,٤٠٠ نسمة، كانت الزيادة السكانية للفلسطنيين ٢١٢٪ حيث ارتفع عددهم من ٧١,٠٠٠ عام ١٩٦٧ الى ٢٢٢,٠٠٠ عام ٢٠٠٢ . إذا ما قارنا العلاقة ما بين زيادة الوحدات السكنية وزيادة عدد السكان ، يتبين

الفارق الكبير ما بين الوسط اليهودي والوسط الفلسطيني . ففي حين شهد الوسط اليهودي في هذه الفترة زيادة وِحدة سكنية لكل ٣,٢ شخص ،كان نصيب الوسط الفلسطيني زيادة وحدة سكنية لكل ٧,٤ شخص . بمعنى أن الوسط اليهودي كان نصيبه في زيادة الوحدات السكنية أكثر بـ ٢,٤ مرة من الوسط الفلسطيني .وكمثال على التباين الكبير في الوضع السكني، فإن ٥٨٪ من العائلات اليهودية يتمتعون بـ غرفة واحدة لكل شخص مقابل ٢١٪ عند العائلات الفلسطينية . (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣).

حسب ما ورد في الخارطة الهيكلية فإن التوقعات السكانية لعام ٢٠٢٠ تقول ان عدد الفلسطينيين سيصل الى ٣٨٠,٠٠٠ نسمة ، وبأن المجتمع الفلسطيني سيحتاج حتى عام ٢٠٢٠ زيادة ٢٤,٠٠٠ وحدة سكنية . وللاستجابة لحاجيات القطاع السكني تقترح الخارطة أمرين :

- تكثيف الأحياء القائمة من خلال زيادة مساحة أراضي البناء في أطراف المناطق المبنية.
- تعبئة ورَصّ الأحياء القائمة عبر زيادة حقوق البناء (نسبة البناء) وزيادة عدد الطوابق للأبنية القائمة.

ترى الخارطة الهيكلية أنه من خلال عملية التكثيف سيكون بالإمكان توفير ٨,٣٢٠ وحدة سكنية في الأحياء الفلسطينية، ومن خلال عملية تعبئة ورصّ الأحياء سيتم توفير ١٨,١٤٢ وحدة سكنية . هنا لا بدّ من التوقف عند الأمرين، ذلك لأن عملية التكثيف في الظروف القائمة غير مجدية بل إن سلبياتها أكثر من ايجابياتها ، حيث تُصَعب من تطوير البنية التحتية للمواصلات، وإن النقص الحاد في المنشآت العامة يتناقض مع عملية التكثيف المقترحة . التوجه يجب أن يكون التخفيف من عملية التكثيف باتجاه استغلال المساحات المفتوحة بين الأبنية السكنية لسد النقص القائم في الحاجات العامة للسكان . بالإضافة الى ذلك فإن الخارطه الهيكلية تتعامل مع الوضع وكأن هناك حالة ثابتة وغير قابلة للتغيير رغم أنها ترتبط بمساحة من الأرض عند أطراف مناطق السكن القائمة . المعروف إن عدد الوحدات السكنية يرتبط بحجم المساحة المخصصة، وبالتالي فالمساحة المحدودة التي خصصت لعملية التكثيف ناتجة عن قرار سياسي من سلطات التخطيط ضمن سياسة التضييق وخنق الأحياء الفلسطينية.

الأمر الثاني وهو عملية تعبئة ورَصّ الأحياء بحيث يمكنها استيعاب ما يقارب ١٨,٠٠٠ وحدة سكنية . في الحقيقة فإن هذا الرقم مبالغ به ، فمن خلال معطيات الواقع لا يمكن استيعاب أكثر من ٦٠٠٠ وحدة سكنية . لذلك الواقع يبقى أنه من خلال ما تقترحه الخارطة الهيكلية لا يمكن استيعاب اكثر من ١٤,٠٠٠ وحدة سكنية.

الأمر الآخر والذي يشكل خللاً فاضحاً في تعامل الخارطة الهيكلية مع احتياجات المجتمع الفلسطيني: ففي حين ورد في الخارطة الهيكلية وجود حوالي ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية في الوسط الفلسطيني بُنِيت بدون ترخيص ويقطنها حوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة، ومصادر أُخرى تتحدث عن ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية (١٠٠,٠٠٠)، لكن الخارطة تتجاهل بالكامل هذه المعطيات في التنبؤات السكانية وبالتالي في حسابات الحاجيات السكنية للمجتمع الفلسطيني . بالإضافة الى ذلك تتجاهل الخارطة الهيكلية وجود بعض الأحياء والقرى ، مثل قرية النعمان داخل حدودها . في الحقيقة فإن الأرقام التي وردت في الخارطة الهيكلية بخصوص المجتمع الفلسطيني ، بعيدة كل البعد عن الواقع . الشيء الآخر الذي يجب الإشارة إليه هو القاعدة المعتمدة في حساب الحاجيات السكنية ، ففي حين يتم حساب الحاجة من الوحدات السكنية في المجتمع اليهودي على قاعدة وحدة سكنية لكل ٣,٤ فرد ، يتم حساب الحاجة من الوحدات السكنية في المجتمع الفلسطيني على قاعدة وحدة سكنية لكل ٦ أفراد . لكن حتى لو طبقّنا هذه القاعدة (وحدة سكنية لكل ٦ أفرد) فإن حاجة المجتمع الفلسطيني من الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠ وفي ظل الحقائق التي ذُكِرت ستتراوح ما بين ٤٥,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية .

في الواقع فإن هذا النقص الهائل من الوحدات السكنية في المجتمع الفلسطيني لا يعكس حقيقة الوضع السكني الفلسطيني بالكامل، لذلك تجدر الإشارة إلى الكثافة السكنيّة ، ففي حين يتمتع المجتمع الفلسطيني بمعدل ١١,٨ م سَكَنْ/للفرد، يتمتع المجتمع اليهودي بمعدل ٢٣,٨ م سَكَنْ/ للفرد ، وهذا يعني أن الكثافة السكنية في المجتمع الفلسطيني تبلغ الضعف .

فقط إذا كان المخططون يعتمدون على ما سيفرزه إكتمال بناء الجدار ، يمكن لما جاء من معطيات في الخارطة الهيكلية أن يكون قريباً للواقع .

من هنا فإن الجدار جاء ليشكل الحدود المستقبلية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية ، بالإضافة إلى أنه سيشكل العنصر الأهم في وضع البنية التحتية للمخطط الاسرائيلي بإقامة باستونات فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي ليس أكثر .

نِسَب البناء المتدنية

ان جهاز التخطيط يلعب دوره في تحقيق الهدف السياسي بتحجيم وتقليل الوجود الفلسطيني داخل مدينة القدس، إحدى الأدوات التي يستعملها جهاز التخطيط بالوصول الى هذا الهدف، هي إقرار نسبة بناء منخفضة في الأحياء الفلسطينية، حيث نرى من خلال الخرائط التي تم إعدادها لبعض الأحياء الفلسطينية تحديد نسبة بناء منخفض، ٢٥٪، ٣٧,٥٪، و ٥٠٪، وهذا الأمر يتجلى بشكل واضح عند المقارنة بين نسبة البناء في الأحياء الفلسطينية ونسبة البناء في المستعمرات اليهودية المجاورة او الملاصقة لها. ففي حين تبلغ نسبة البناء في الاحياء الفلسطينية ٢٥٪ (بناء طابقين) تبلغ نسبة البناء في الاحياء اليهودية ١٤٠٪ (٦-٩ طوابق) .

لقد تم تحديد نسبة البناء في الاحياء الفلسطينية على الشكل التالي:

٦٠٪ من المناطق السكنية تم تحديد نسبة البناء فيها ٥٠٪ وبناء ذو طابقين وتم تعريفها في الخارطة الهيكليه "القدس ٢٠٠٠" بـ "منطقه سكنية ٥ ".

١٤٪ من المناطق السكنيه تم تحديد نسبة البناء فيها ٣٧,٥٪، وتم تعريفها في الخارطة الهيكلية بـ "منطقة سكنية ٦ خاصة".

٤٪ من مساحة المناطق السكنية تم تحديد نسبة البناء فيها ٢٥٪ تم تعريفها بـ "منطقة سكنية ٦".

وفقط ٢١٪ من مناطق البناء تم تحديد نسبة بناء أعلى تصل الى ٧٠-٧٥٪" منطقة سكنية ١ " وهي منطقة شعفاط. وبيت حانينا. (ناتان ، مروم :...)

تلجأ سلطات التخطيط الى تبرير ذلك تحت شعار "الحفاظ على الشكل القروي" لهذه الأحياء، وهذا الإدعاء باطل في جوهره ذلك ان الأحياء الفلسطينية في شمال المدينة – بيت حانينا – هي أحياء مدينية بكل معنى الكلمة. والأحياء في الجزء الجنوبي هي أحياء نصف مدينية. وتشكل الأحياء الفلسطينية جزءاً مهماً من عملية التمدن (Urbanism) المتسارعة ما بين رام الله وبيت لحم .

أما الادعاء الآخر بان الفلسطينيين لا يفضلون السكن في مبانٍ متعددة الطوابق ، فهذا غير مبرر وغير مقبول، والدليل على ذلك بأن المناطق السكنية الفلسطينية المحاذية لحدود القدس (مثل– أبو ديس، العيزرية، الخ...) والتي لا تخضع لسلطة التخطيط الإسرائيلية، تشهد تطوراً سريعاً في عملية التمدين، حيث الأبنية متعددة الطوابق والكثافة السكانية العالية.

الحقيقة تبقى بأن الفلسطينيين في مدينة القدس لم يكونوا يوماً جزءاً من عملية التخطيط. وبالتالي لا يمكن أن تشكل عملية التخطيط والخرائط الهيكلية أي انعكاس لرغبتهم وحاجياتهم . في الواقع هناك علاقة جدلية ما بين موضوع نسب البناء والكثافة السكانية المقررة للأحياء الفلسطينية وموضوع المناطق المفتوحة (المناطق الخضراء) في عملية التخطيط المديني، حيث يمكن فهم وتبرير نسبة البناء المنخفضة وبالتالي كثافة سكانية قليلة، فقط إذا أقرت الخريطة الهيكلية في المقابل مساحات بناء أكبر لهذا النوع من البناء والانتشار السكاني، ولكن ليس هناك من مبرر بتحديد نسب بناء منخفضة وفي المقابل تقليص المساحات المخصصة للبناء الى أدنى الحدود على حساب إقرار مساحات واسعة "كمناطق خضراء" يُمنع البناء فيها بتاتاً. من الناحية الأُخرى يمكن تبرير إقرار مساحات كبيرة كمناطق خضراء فقط إذا تم بالمقابل تحديد نسب بناء عالية في المناطق المخصصة للبناء السكني وبالتالي كثافة سكانية عالية.

المناطق الخضراء / المساحات المفتوحة

يبقى تخصيص مساحات في مناطق التجمعات السكانية كمساحات خضراء، أمراً ضرورياً وحيوياً. لكن أهداف سياسة المناطق الخضراء في تخطيط المناطق الفلسطينية باتت واضحة . حيث تشكل هذه السياسة أداة من أدوات الاحتلال في السيطرة على

تتجسد رؤية إسرائيل للقدس الكبرى – متروبوليتان – في إنشاء محيط يهودي يمتد شمالاً حتى حدود مدينة رام الله ، وجنوباً حتى حدود مدينة بيت لحم ، وشرقاً إلى مستوطنة " معاليه أدوميم " ليضم هذا المحيط أكبر عدد من المستوطنات اليهودية في منطقة القدس .

الأرض والتضييق على التوسع العمراني للأحياء الفلسطينية في إطار سياسة التطهير العرقي ، خاصة كون المساحات التي تحددها الخارطة " كمناطق خضراء " في المناطق الفلسطينية (٤٠٪) مُبالغ بها وتفوق بكثير المساحات المخصصة للتوسع العمراني . لكن الحقيقة تبقى أن الجزء الكبير من المناطق الخضراء ، ليس إلا احتياطياً لإقامة مستوطنات يهوديه كما حدث في جبل أبو غنيم ، الذي كان مُصَنّفاً تخطيطياً كمنطقة خضراء ، ثم أُقيمت فيه مستوطنة هار حوما . ليس هذا فقط ، إنما وكما يتبين من الخارطة الهيكلية الحالية ، هناك مشروع لإقامة مستوطنتين جديدتين في المنطقة نفسها: واحدة الى الشرق من مستوطنة هار حوما والثانية غربها (أُنظر الخارطة ٦) .

عادةً تقترح المساحات الخضراء في المناطق ذات القدرة المحدودة على البناء. لكن المثير للانتباه في هذا المخطط أن التوجه مختلف تماماً ، حيث يضع المساحات المفتوحة كهيكل مركزي للخارطة الهيكلية، وأن على باقي المركبات(السكن، العمل، السياحة، الخ...) أن تلائم نفسها لها .

التباين المكاني

من المعروف ان سياسة التخطيط الحديث في المدن ذات التعدد الإثني والقومي تعمل وتُركِز على مفهوم الاندماج (Integration) بين الفئات الإثنية المختلفة ، لكن الخارطة الهيكلية تتعامل مع التعدد الإثني في المدينة باتجاه الفصل(Segregation) بين الفئات الإثنية، وهذا يظهر من خلال النص الذي ورد في الخارطة :

" دعم تخطيطي في تنظيم التباين المكاني للسكن بالقدس: داخل حدود القدس تحدث وما زالت مستمرة بالحدوث عملية التباين المكاني بين فئات المجتمع المختلفة. في مدينة متعددة الثقافات كما القدس تكمن فائدة في التباين المكاني، حيث تنال كل فئة مجالاً ثقافياً خاصاً بها. إن التباين المكاني يقلل من نقاط الإحتكاك الكامنة بين الفئات الإثنية. لذلك يجب إدارة سياسة تخطيط تشجع التباين المكاني." (الخارطة الهيكلية، الجزء ٧ ،السكان والمجتمع)

يبدو أن المخططين الإسرائيليين يتبنون التنظيم المكاني القديم للمدينة الشرقية . لكن هذا ليس غريبا ما دامت هذه الدولة تُعرِّف نفسها " بالدولة اليهودية" والتي قامت على أساس عرقي وما زالت هكذا .

كذلك قسَّمت سلطات التخطيط منطقة نفوذ البلدية الى مناطق تخطيطية (خمس مناطق: شمال، شرق ، مركز، غرب ، جنوب – الخارطة ٣–) ، لكن ورغم انتشار الأحياء الفلسطينية جغرافياً بين الشمال والشرق والجنوب ، فقد وُضِعت جميعها في منطقة تخطيطية واحدة (شرق) . على ما يبدو ليس هناك من أَمرٍ يخرج عن القاعدة .

الجدار

الخارطة الهيكلية " القدس ٢٠٠٠ " لم تتعامل مع الجدار . وجاءت على ذكره بشكل مختصر ، حيث أوردت أن حكومة إسرائيل قررت إقامة الجدار أو ما يسمى بـ : " حاضن القدس " عندما كان المخططون في مراحل التخطيط الأخيرة لصقل الخارطة الهيكلية . ولهذا "لم يكن للمخططين أي تأثير أساسي في تحديد مسار الجدار" . لكن تشير الخارطة إلى أنه ليس هناك من شك بأنه في أماكن عديدة "سيخلق مسار الجدار حالات مركبة ومعقدة ليس بمقدور التخطيط الفيزي ، وبالتحديد بمستوى التخطيط الهيكلي التأثير عليها " .

وتقترح على سلطة البلدية التعاطي والتعامل بشكل عيني مع الحالات المركبة التي تنشأ بسبب الجدار .

الشيء الآخر الذي ورد ذكره بما يخص الجدار ، بأن " اعتبارات تحديد مسار الجدار هي اعتبارات أمنية صرفة ، نبعت من قدرة جهاز الأمن على ضمان وتأمين الأمن لسكان المدينة والقادمين إليها " .

في هذه العبارة مدلول واضح بأن جهاز التخطيط يتبنى ليس

إن زيادة السكان الفلسطينيين ، التي تقوم على التكاثر الطبيعي فقط، تبلغ بالمعدل ما يقارب ضعف الزيادة السكانية لليهود ، والتي تقوم على التكاثر الطبيعي والهجرة إلى المدينة . وفي بعض السنين بلغت الزيادة السكانية عند الفلسطينيين ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية عند اليهود .

هذا الهدف التخطيطي لتدعيم السيطرة الإسرائيلية عن طريق التفوق السكاني لليهود، دفع البلدية عام ١٩٩٣ في هذه المرحلة إلى توسيع حدودها نحو الغرب (انظر الخارطة ١) ، لأن أي توسع نحو الشرق مقرون بضم مناطق سكنية فلسطينية إلى حدود البلدية، وهذا يتناقض بالكامل مع الأهداف الإسرائيلية .

فقط فكرة مشروع الجدار ، إنما كذلك يتبنى سياسة الدولة بتسويق مشروع الجدار تحت شعارات الأمن .

لكي يتم فهم مشروع الجدار وأبعاده ، لا بد من استذكار ثلاث نقاط مهمة يرتبط بها مشروع الجدار ارتباطاً جذرياً :

- الخلفية الكولونيالية لاسرائيل.
- الوضع الجيوسياسي لمدينة القدس .
- العامل الديمغرافي

الخلفية التاريخية

من الضروري النظر إلى جدار الضم في سياقه التاريخي ، بمعنى السياق المتعلق بالفكر الصهيوني ، الذي يقوم على مفهوم كولنيالي من خلال برنامج استعماري – استيطاني يهدف إلى خلق حيز تكون السيطرة فيه للعرق اليهودي ، وضمان هذه السيطرة مقرون بالوجود الفيزي (البشري (اليهودي ، وتشكيل هذا العرق الأغلبية السكانية .

إن التجربة التي خاضها الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ ، والتي تميزت بالمقاومة وعبّرت عنها الانتفاضات المستمرة للشعب الفلسطيني، هذه التجربة أرغمت اسرائيل على مراجعة وإعادة حساباتها الكولنيالية . حيث ولأول مرة في تاريخها بدأت بالتفكير بالانتقال من فكرة الدولة بلا حدود إلى فكرة الدولة ذات حدود . هذا التحول في التفكير ، إرتبط بالإضافة إلى مقاومة الشعب الفلسطيني بعامل آخر ألا وهو الجانب الديمغرافي. حيث أدركت اسرائيل أن الاستمرار في الاحتلال ، أمام التكاثر الطبيعي السكاني الفلسطيني ، سيفُقدها الأكثرية اليهودية في المنطقة الممتدة ما بين البحر والنهر .

من هنا فإن الجدار جاء ليشكل الحدود المستقبلية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية ، بالإضافة إلى أنه سيشكل العنصر الأهم في وضع البنية التحتية للمخطط الاسرائيلي بإقامة باستونات فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي ليس أكثر .

الوضع الجيوسياسي لمدينة القدس

إن سياسة التخطيط الإسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس تقوم على مستويين :

الأول : التخطيط على مستوى (Micro Level) . ويركز على التخطيط داخل حدود المدينة . وبدوره يقوم بانتهاج سياسات تخطيطية ذات معيارين : واحدة تجاه الوسط العربي الفلسطيني، وتتميز بمفهوم تخطيطي عنصري ليس له علاقة بالتخطيط الحديث، وتسعى دائماً إلى تهميش السكان الفلسطينيين في عملية التطوير، وتعمل هذه السياسات إلى خلق أدوات تخطيطية تهدف إلى التقليل من الوجود الفلسطيني داخل المدينة. والأُخرى: سياسة تخطيطية تجاه الوسط اليهودي ، تقوم على مبدأ ومفهوم الأفضلية للعرق اليهودي في عملية التطوير ، وتعتمد إلى حد كبير مبادئ التخطيط الحديث .

الثاني : هو التخطيط على المستوى الأوسع إلى خارج منطقة نفوذ البلدية (Macro Level) والذي بدوره يقوم على مفهومين: أولهما مفهوم سياسي استعماري ، يندرج تحت مفهوم (التخطيط القومي) ويهدف إلى توسيع مساحة الوطن القومي. وثانيهما يندرج في إطار التخطيط المديني ، حيث إذا ما عدنا لفترة ما قبل الاحتلال عام ١٩٦٧ ، فإن مدينة القدس الغربية التي أُعلِنت عاصمة للدولة اليهودية ،كانت تتمتع بوضع جيو– سياسي (مدينة حدودية) قد أثّر سلبياً على مركزها ومكانتها . فرغم كل الإمكانيات المادية وغير المادية الهائلة التي وظفتها الدولة في تطوير المدينة وتطوير اقتصادها كعاصمة الدولة ، لم تتمكن هذه العاصمة من منافسة

مدينة تل أبيب التي شكلت وما زالت منذ قيام الدولة العاصمة الفعلية (خاصة على المستوى الاقتصادي) . إن أحد أهم الأسباب في عدم قدرة القدس على المنافسة، كان وضعها الجيو– سياسي، حيث افتقرت كمدينة حدودية دائماً إلى محيط يهودي واسع (Periphery)، لأن مركز أية مدينة متروبولية يعتمد على حجم محيطها السكاني .

تتجسد رؤية إسرائيل للقدس الكبرى – متروبوليتان – في إنشاء محيط يهودي يمتد شمالاً حتى حدود مدينة رام الله ، وجنوباً حتى حدود مدينة بيت لحم ، وشرقاً إلى مستوطنة " معاليه أدوميم " ليضم هذا المحيط أكبر عدد من المستوطنات اليهودية في منطقة القدس .

إذا ما القينا نظرة على مسار الجدار (الخارطة ٨) تبين بوضوح وظيفة الجدار في ضم هذه المنطقة لتشكل المحيط اليهودي لمدينة القدس ، بالإضافة إلى قدرة هذه المنطقة على استيعاب مستوطنات يهودية جديدة ، تشكل في المستقبل احتياطيا لزيادة الحجم السكاني اليهودي في محيط المدينة . ما يعزز هذه الرؤية ، أن الجدار يحيط المدينة من الشمال والجنوب ، في حين أبقت الحكومة على مسافة مفتوحة في الجهة الشرقية للحفاظ على التواصل المكاني مع منطقة " معاليه أدوميم " . كذلك أبقت على مساحة مفتوحة في الشمال الغربي لضمان التواصل المكاني مع مستوطنة " جفعات زئيف " وما يحيطها من تجمعات استيطانية .

العامل الديمغرافي في القدس

لا شك أن مصطلح الديمغرافيا، يرتبط ارتباطا عميقاً بالمفهوم الصهيوني منذ بداية تكوّن هذا المفهوم . فإلى جانب مصطلح " إنقاذ الأرض " والذي يعني في الواقع الاستيلاء على الأرض وتهويدها ، شكل العامل الديمغرافي في سياسة الفكر الصهيوني أهم أعمدتها، وترجمة هذا المصطلح في السياسة الصهيونية على أرض الواقع اقترنت دائماً بتفريغ الفلسطينيين من أرضهم وبلادهم لتتم بعدها عملية ضخ المستوطنين اليهود لملء هذا الفراغ .

مع قيام الدولة اليهودية ، قامت سلطاتها بتفريغ فلسطين من سكانها ، حيث تم تهجير ما يقارب مليون فلسطيني إلى خارج الحدود ، وبذلك سددت هذه السياسة ضربة مدمرة للوضع الديمغرافي العربي في فلسطين .

أما مدينة القدس ، فلم تنجُ من سياسة الديمغرافيا الصهيونية. فقد سقط القسم الغربي من المدينة تحت سيطرة الدولة اليهودية، وتم تفريغه من سكانه الأصليين البالغ تعدادهم آنذاك ما يقارب ٢٥,٠٠٠ نسمة، وتم الاستيلاء على كل أحيائهم السكنية التي بلغ عددها ٢٠ حياً .

بعد احتلال الجزء الشرقي عام ١٩٦٧، تابعت السلطات الإسرائيلية ممارسة سياستها للديمغرافية،حيث قامت بهدم حي المغاربة وحارة الشرف في البلدة القديمة، وطردت سكانها البالغ عددهم ما يقارب ٦,٠٠٠ نسمة. (إيمان، مصاروة:...)

إن زيادة السكان الفلسطينيين ، التي تقوم على التكاثر الطبيعي فقط، تبلغ بالمعدل ما يقارب ضعف الزيادة السكانية لليهود ، والتي تقوم على التكاثر الطبيعي والهجرة إلى المدينة . وفي بعض السنين بلغت الزيادة السكانية عند الفلسطينيين ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية عند اليهود .

هذا الهدف التخطيطي لتدعيم السيطرة الإسرائيلية عن طريق التفوق السكاني لليهود ، دفع البلدية عام ١٩٩٣ في هذه المرحلة إلى توسيع حدودها نحو الغرب (انظر الخارطة ١) ، لأن أي توسع نحو الشرق مقرون بضم مناطق سكنية فلسطينية إلى حدود البلدية، وهذا يتناقض بالكامل مع الأهداف الإسرائيلية .

هذا الهدف الديمغرافي ذو المضمون العنصري يجعل من التكاثر السكاني الطبيعي عند الفلسطينيين الموَّجِه الرئيسي لعملية التخطيط، والقاعدة التي ينطلق منها المخططون الإسرائيليون ، وهذا يتناقض بالكامل مع منطق تخطيط المدن .

السؤال الذي يطرح نفسه : لماذا تركز السلطات الإسرائيلية في سياسة التخطيط على العامل الديمغرافي ؟ ولماذا جاء في الخارطة الهيكلية " القدس ٢٠٠٠ " وكهدف أول تقوية دور المدينة وتطويرها كعاصمة إسرائيل وكمركز للشعب اليهودي، ولماذ الهدف الديمغرافي بالعمل على الحفاظ على أكثرية يهودية مطلقة ؟

لقد جاء هذا الهدف في أولويات جهاز التخطيط والخارطة الهيكلية ليس بمحض الصدفة ، إنما لإرتباطه ارتباطا جدلياً عميقاً بمفهوم دولة إسرائيل . هذه الدولة التي تعرّف نفسها بالمقام الأول كدولة يهودية – أي دولة العرق اليهودي – وبالتالي فإن عاصمة

الدولة اليهودية يجب ان تشكل انعكاساً واضحاً ومرآةً لصورة هذه الدولة .

فالدولة القائمة على الأساس العرقي لا تقبل أن تكون الأكثرية السكانية في عاصمتها ممن لا ينتمون لهذا العرق . بالإضافة فإن هذا التعريف يحمل رسالة واضحة بأن الأفضلية والأولوية في هذه الدولة ،وفي جميع المجالات تبقى دائماً للأفراد الذين ينتمون لهذا العرق .

ترتبط فكرة بناء الجدار في منطقة القدس أيضاً بالعامل الديمغرافي . كما تبين سابقاً ، ومنذ احتلال القدس الشرقية عملت سلطات الاحتلال على توظيف العامل البشري في إحكام سيطرتها على الأرض. وبشكل متواز عملت على خلق أكثرية يهودية ، ليس فقط على مستوى المدينة ككل ، بل وفي الجزء الشرقي المحتل .

لقد حددت الحكومة الإسرائيلية ميزاناً ديمغرافياً ، يشكل فيه اليهود نسبة ٧٠ ٪ من إجمالي التعداد السكاني ، والعرب ليس أكثر من ٣٠ ٪ . وراحت الحكومة توظف قدرات مالية هائلة من أجل تحقيق هذا الهدف ، وقدمت كل التسهيلات المادية وغير المادية من أجل دفع العرق اليهودي لاستيطان المدينة وضواحيها الشرقية . لقد خصصت الحكومة ميزانية خاصة لدعم مدينة القدس خارج الميزانيات المخصصة للبلديات ، لكن وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على الإحتلال ، لم تتمكن الحكومة من تحقيق هذا الهدف الديمغرافي . فالميزان الديمغرافي ، وحسب المعطيات الإسرائيلية يشير إلى أن نسبة السكان اليهود في المدينة لعام ٢٠٠٤ بلغت ٦٧٪ مقابل ٣٣ ٪ من السكان الفلسطينيين ، رغم أن الواقع السكاني يعطي الفلسطينيين نسبة أكبر . إضافة إلى ذلك ، فإن التنبؤات الديمغرافية تشير ، وكما ورد في الخارطة الهيكلية، إلى أنه في عام ٢٠٢٠ ستصل نسبة السكان العرب في المدينة إلى ٤٠ ٪ مقابل ٦٠٪ من اليهود . وتعترف سلطة البلدية أنه لا يمكن لها ضمن الأدوات والإمكانيات المتاحة إيقاف تراجع الموقع النسبي للسكان اليهود في الميزان الديمغرافي . ليس هذا فقط ، بل تشير بوضوح إلى ضرورة تدخل السلطات الحكومية بقوة من أجل وقف هذا التراجع اليهودي في الميزان الديمغرافي .

ضمن هذه الحقائق ، فإنه لا يمكن التعامل مع مشروع الجدار خارج هذا الإطار ، ذلك أنه مع نهاية مشروع الجدار سيتحقق لسلطات الاحتلال طرد ما يقارب ٥٠,٠٠٠ فلسطيني من منطقة نفوذ بلدية القدس .

خلاصة

منذ احتلال القدس الشرقيه تمارس سلطات الاحتلال سياسة التمييز تجاه السكان الفلسطينيين ، والتي تتبلور بوضوح في مجال مصادرة الأراضي ، التخطيط والبناء ، الإقامة ومجالات أُخرى.

من خلال وثائق البلدية وسياسة التخطيط الممارسة على ارض الواقع يتبين ، أن مفهوم التطور المديني للقدس يقوم في المرتبة الأولى على اعتبارات سياسية – قومية عنصرية . فالذين يقررون سياسة التخطيط يهدفون إلى شيء واحد فقط : تحجيم الوجود الفلسطيني في المدينة ، والسيطرة على الأرض لخلق واقع جغرافي وديمغرافي لا يسمح بزعزعة السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية في المستقبل .

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطات الاسرائيلية ببناء مشاريع عمرانية واسعة النطاق وتوظيف أموال هائلة في الأحياء اليهودية التي أقامتها شرقي المدينة ، بالمقابل تقوم هذه السلطات بخنق عملية التطوير والبناء في المجتمع الفلسطيني ، هذا المجتمع الذي ترى فيه الدولة الصهيونية "خطراً ديمغرافياً" يهدد سيطرتها . من هنا فإن سياسة التخطيط والتطوير التي تعتمدها سلطات الاحتلال تقوم على مفهوم الحد الادنى .

هناك جانبان يتميز بهما نظام التنظيم في القدس

اولاً: التباين ذو الدوافع والخلفية العنصرية في معالجة البناء اليهودي ومعالجة التطور الفلسطيني.

ثانياً: تغاضي الخبراء الإسرائيليين عمّا يجري في عملية التخطيط.

ينتهك المخططون الإسرائيليون قواعد الأخلاق المهنية، والتي تقضي بأن لا يسعى خبراء التنظيم والتخطيط الى تغليب مصلحة جماعة عرقية أو إثنية على مصلحة جماعة أو جماعات اخرى.

وعلى عكس هذه الأخلاقيات شارك المهنيون الإسرائيليون في إعداد وتنفيذ مخططات لنقل جزء من السكان اليهود الى الجزء المحتل (وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي) وتغليب مصلحة اليهود في الأرض والاقتصاد والحقوق المدنية بما يسبب الضرر للسكان

الفلسطينيين ، وتحوّل نظام التنظيم الى وسيلة لخنق التطوير أو تقييد النشاط الإقتصادي وحصر وتشويه نمو الأحياء الفلسطينية. كذلك تحوّل نظام التنظيم الى وسيلة لهدم مئات البيوت.

إن أهم وظائف هندسة تخطيط المدن، وخاصة المدن المتعددة القوميات والإثنيات تتبلور في العمل على إزالة الفوارق الاجتماعية والمكانية بين جميع فئات مجتمع المدينة. كذلك تكمن وظيفتها في خلق أرضية تُمَكِن تسيير نظام المدينة بشكل حرّ وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار حاجيات كل فئة ومراعاة ذلك بشكل أساسي وبتساوٍ في عملية التخطيط.

لكن ما يحدث في مدينة القدس يخالف أخلاقيات التخطيط المديني ، حيث نرى أن سياسة التخطيط تقوم اولاً واخيراً على تبني وتعقب أهداف ديمغرافية إقليمية ذات خلفيات سياسية . من هنا يمكن القول أن الأرضية الأساسية لعملية التخطيط في مدينة القدس هي أرضية سياسية. فبرامج التخطيط لا يتم إقرارها مِن قِبل الأخصائيين وهم مهندسو المدن، والمهندسون المعماريون، انما في البداية يتم وضع وإقرار الخطوط العريضه لبرامج التخطيط مِن قِبل الجهات السياسية والعسكرية، ومن ثم يُدعى المهندسون للاستشارة حول كيفية دمج وبلورة هذه الخطوط في عملية التخطيط . (نزيه ، بريك)

يلعب المخططون دوراً فعالاً في تشكيل الصفات المادية، الاجتماعية والنفسية للنظام الاجتماعي وذلك يتمثل في توفير الفرص الاقتصادية المتكافئة وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي.

إن السكان الفلسطينيين يدفعون الضرائب ككل سكان المدينة، في المقابل لا يتمتعون بنفس الخدمات التي يتلقاها السكان اليهود . فبلدية القدس تجحف وبشكل فاضح في مجال البنية التحتية ومجال الخدمات بحق الأحياء الفلسطينية. فشبكة المياه، ومياه الصرف، والطرقات والارصفةفي وضع يرثى له. ومنذ احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ لم تقم البلدية ببناء مدارس جديدة ، أو عيادات طبية وأبنية عامة.

في حين أن نسبة السكان الفلسطينيين داخل حدود بلدية القدس تبلغ ٣٣٪ فإن حصتهم من ميزانية التطوير لم تتعد نسبة ألـ ١٠٪، إن ما يتم إنفاقه من قِبَل البلدية على الفرد اليهودي يعادل سبعة أضعاف ما يُنفَق على الفرد العربي .

خارطة 1 التغيرات الحدودية لمدينة القدس ١٩٢٣-٢٠٠٥

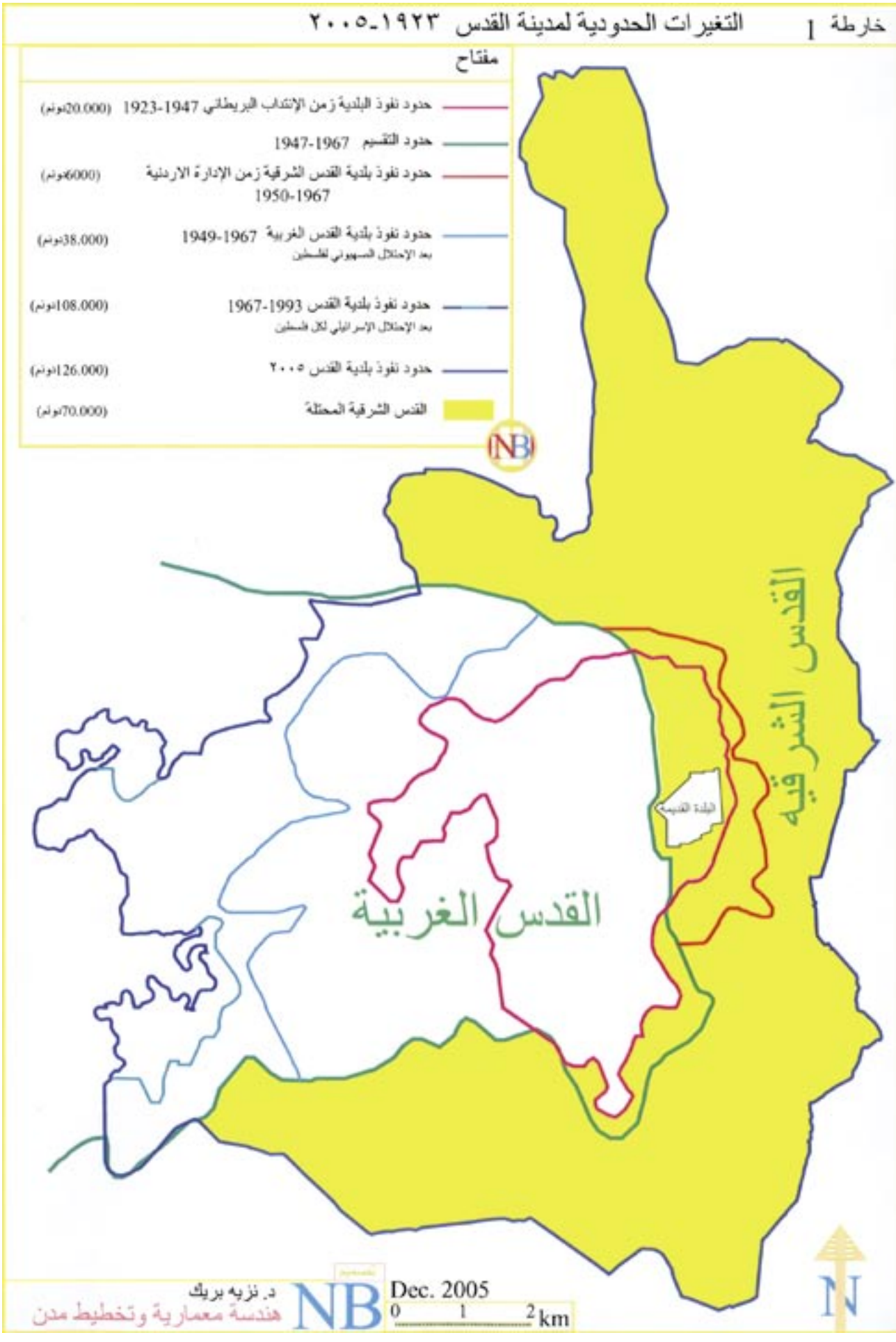

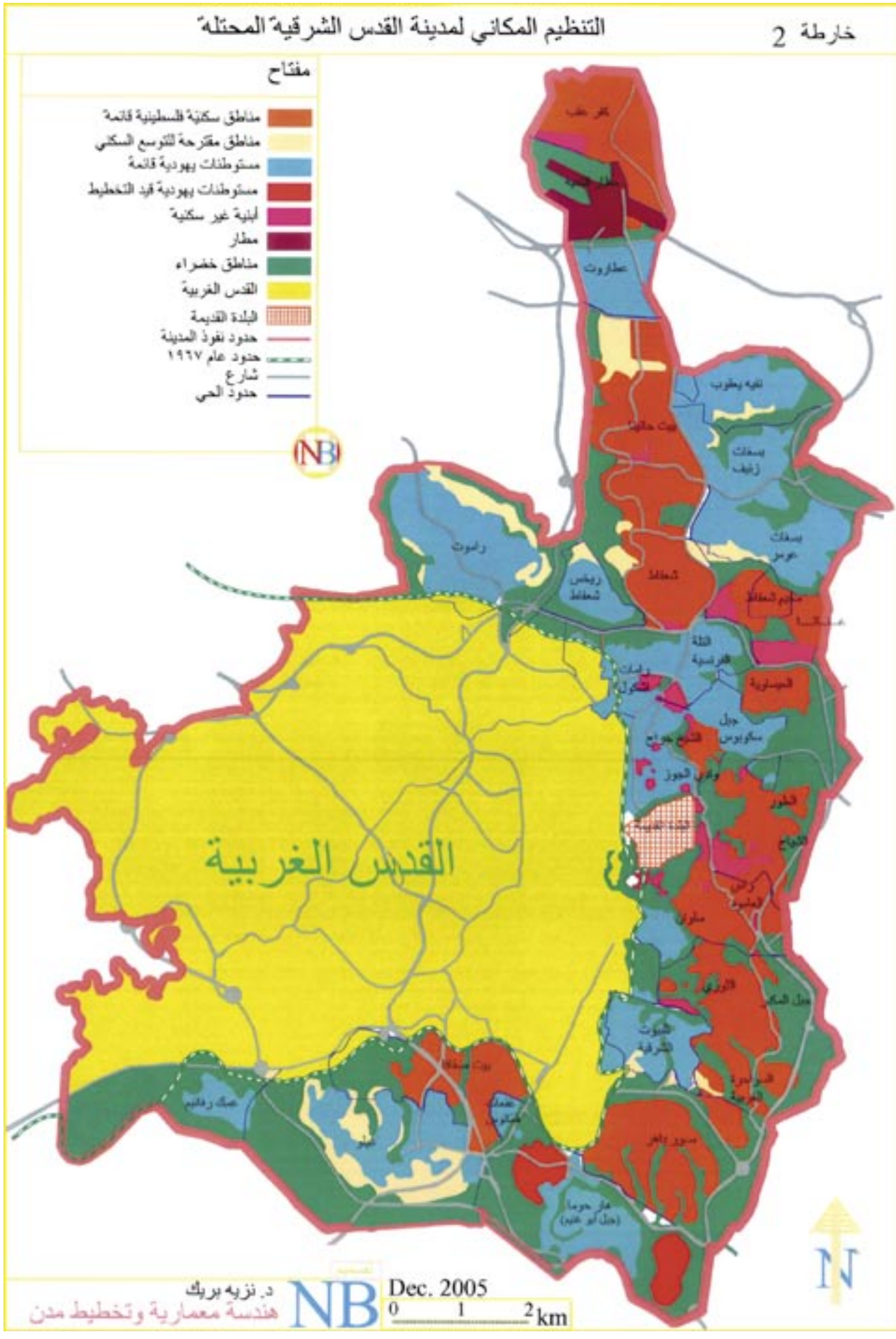
خارطة 2
التنظيم المكاني لمدينة القدس الشرقية المحتلة
مفتاح
مناطق سكنية فلسطينية قائمة
مناطق مقترحة للتوسع السكني
مستوطنات يهودية قائمة
مستوطنات يهودية قيد التخطيط
أبنية غير سكنية
مطار
مناطق خضراء
القدس الغربية
البلدة القديمة
حدود نفوذ المدينة
حدود عام ١٩٦٧
شارع
حدود الحي
القدس الغربية
عطاروت
راموت
Dec. 2005
0 1 2km
د. نزيه بريك
هندسة معمارية وتخطيط مدن

خارطة 3

تقسيم القدس الى مناطق تخطيط

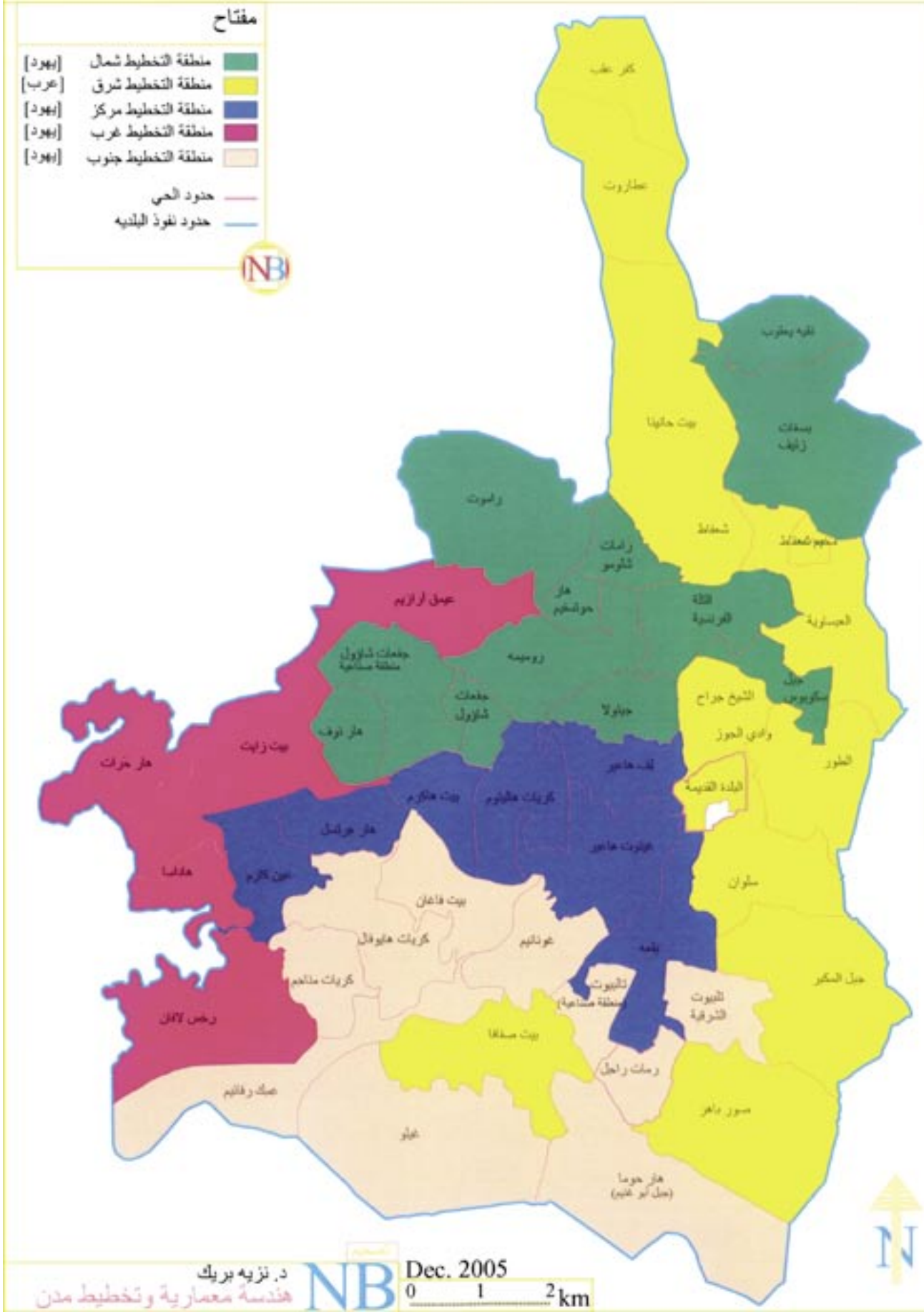

خارطة 4 الوضع الإداري لأراضي القدس الشرقية المحتلة

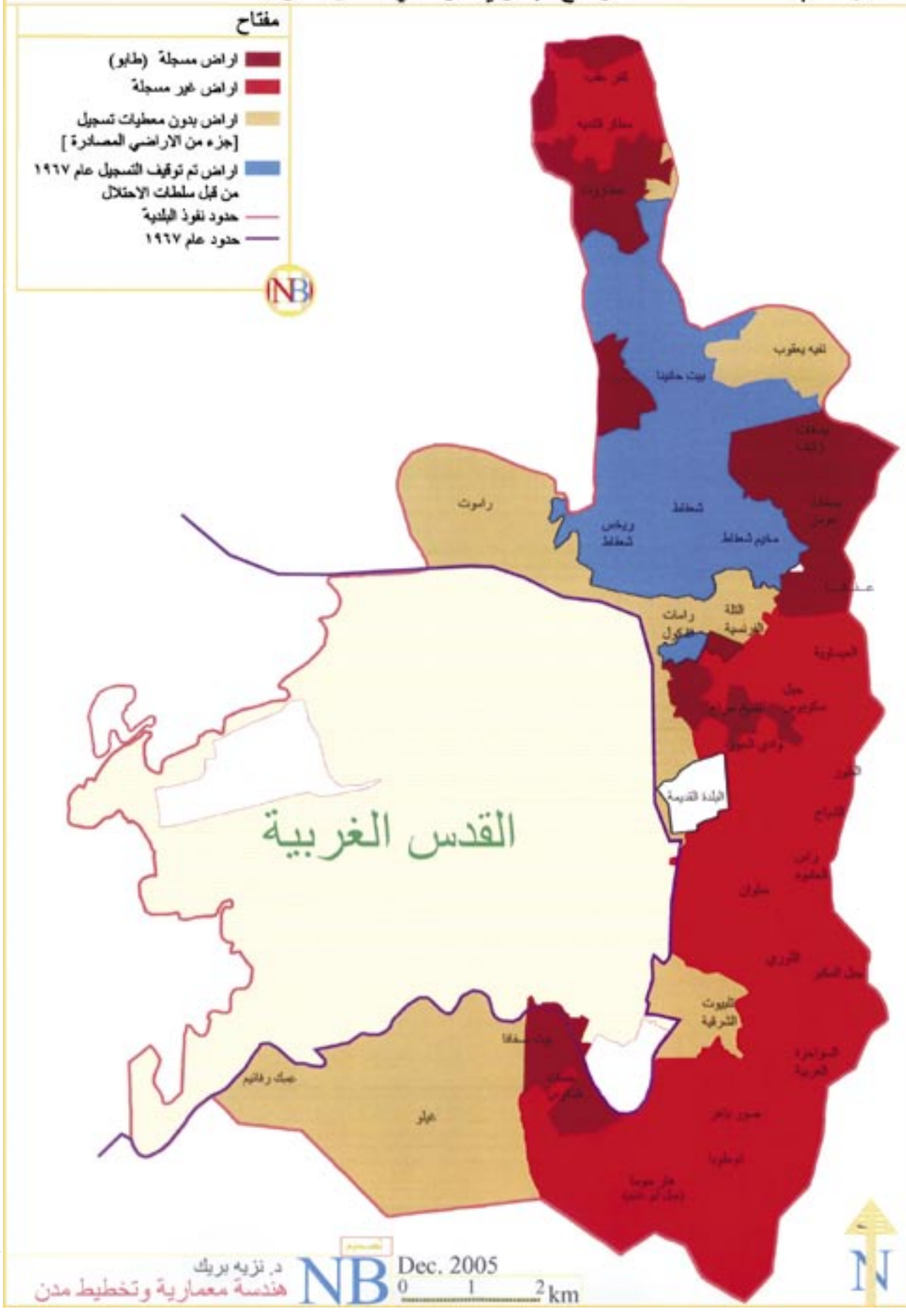

خارطة 5 تصنيف الاراضي في القدس الشرقية المحتلة

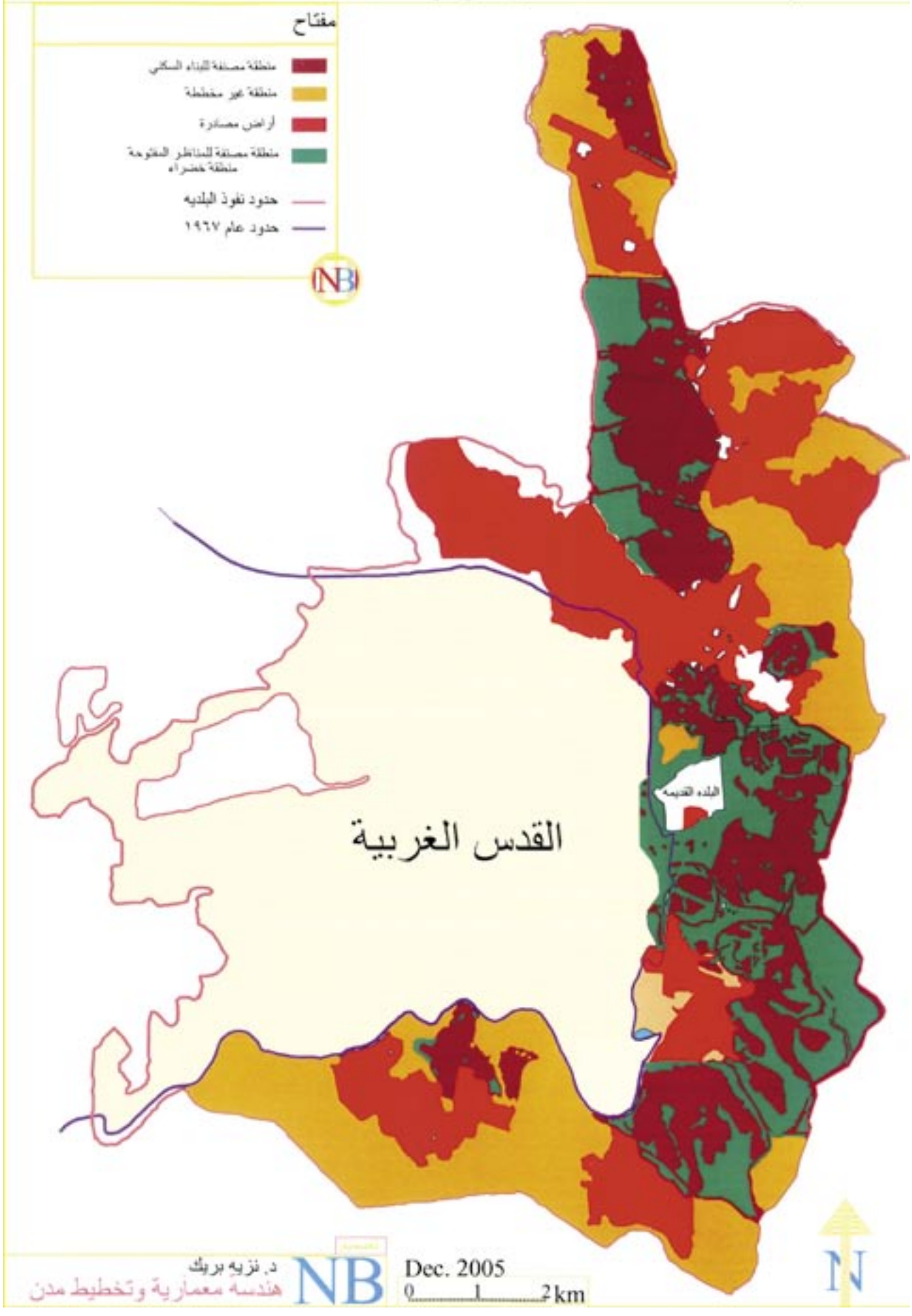

خارطة 6 مخطط القدس ٢٠٠٠

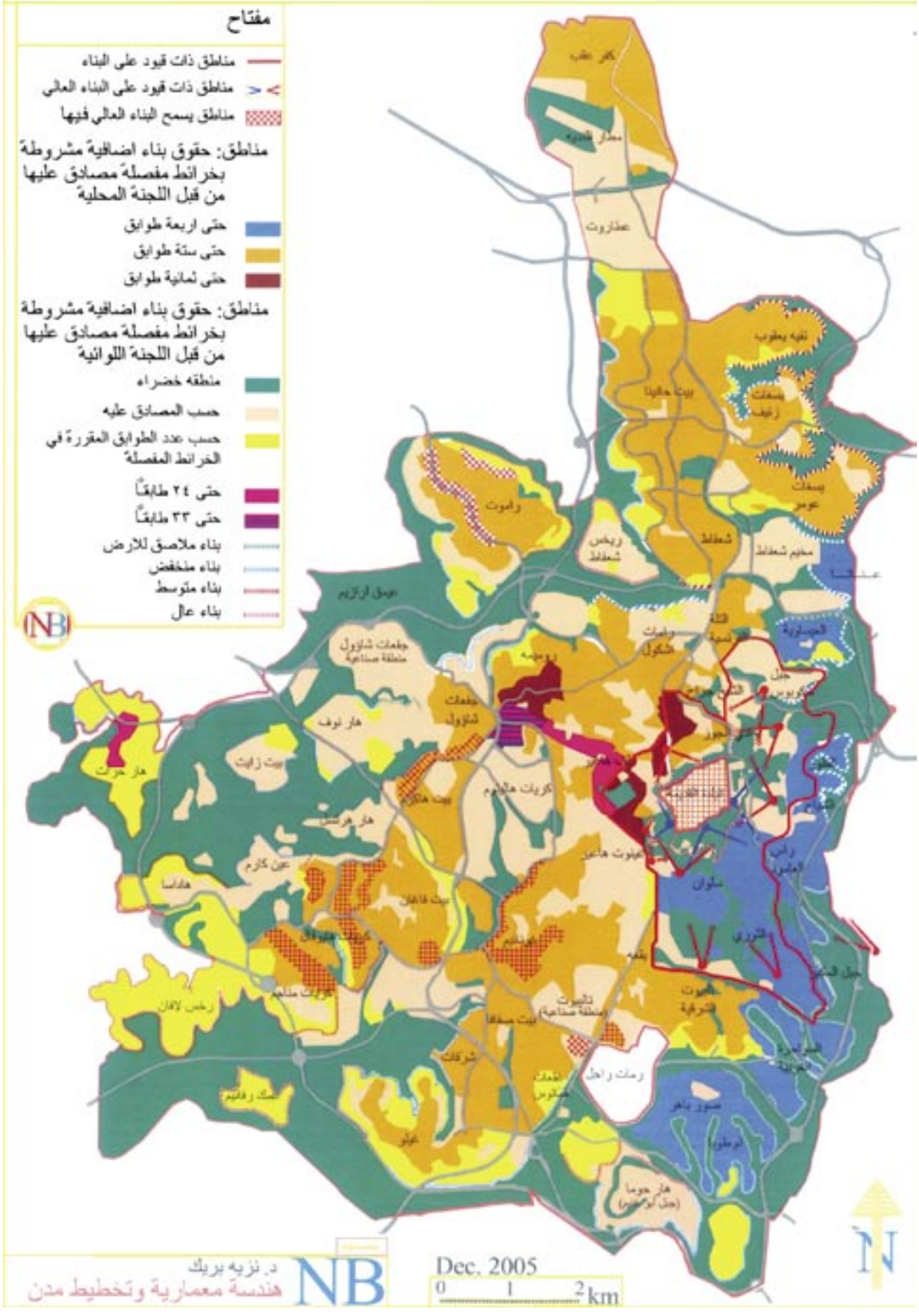

خارطة 7 جدار الضم في منطقة القدس وضواحيها

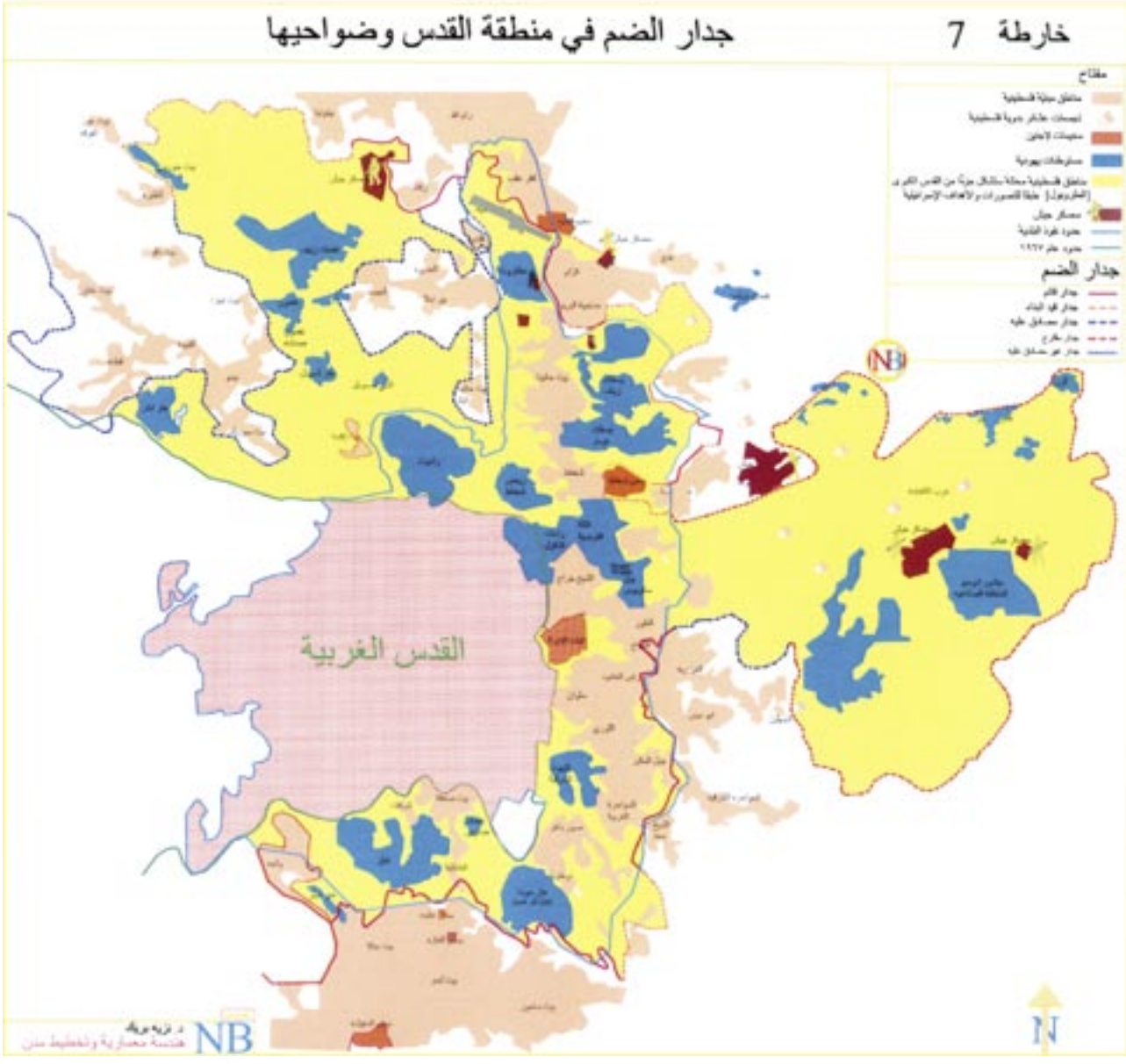

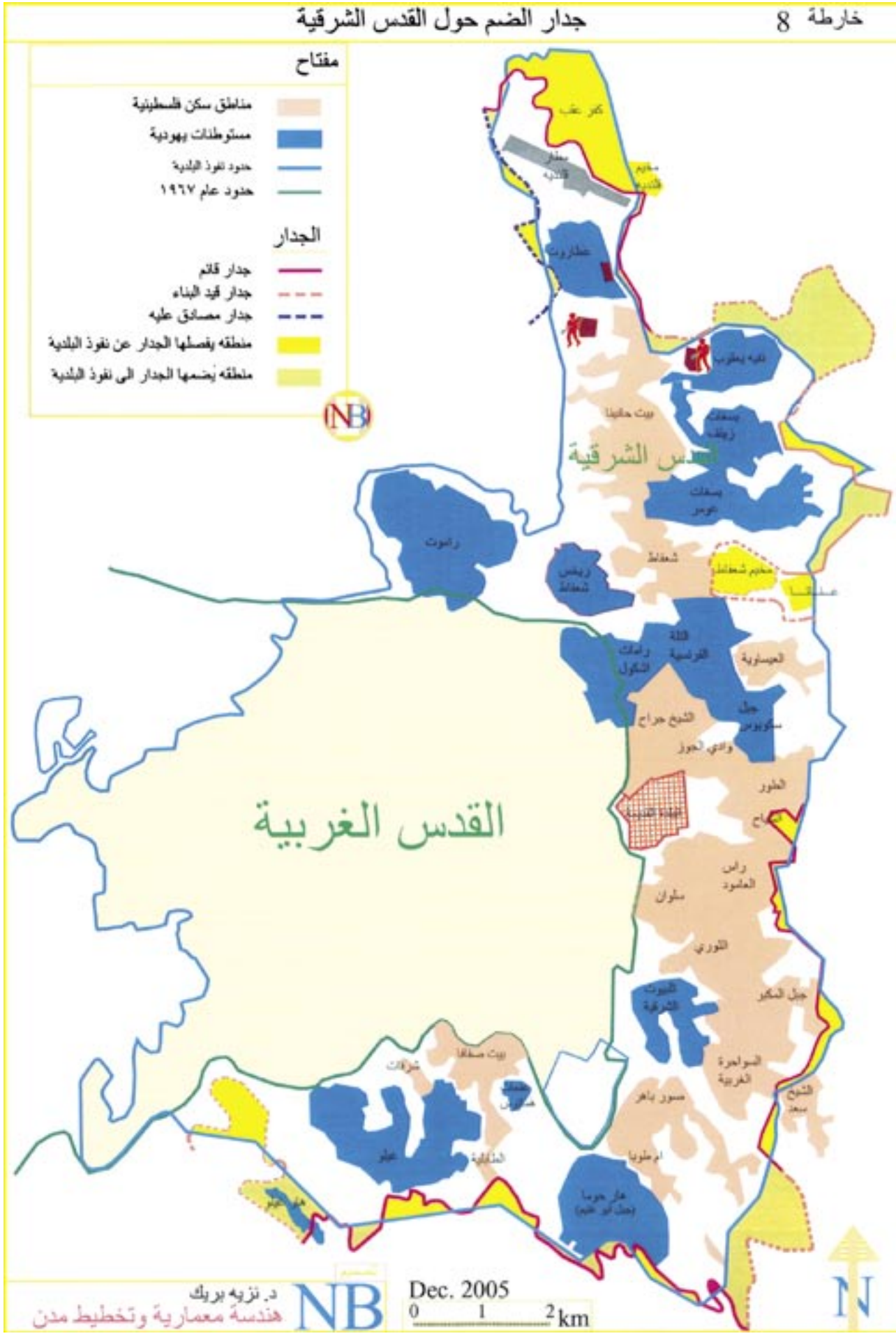
خارطة 8
جدار الضم حول القدس الشرقية
مفتاح
مناطق سكن فلسطينية
مستوطنات يهودية
حدود نفوذ البلدية
حدود عام ١٩٦٧
الجدار
جدار قائم
جدار قيد البناء
جدار مصادق عليه
منطقه يفصلها الجدار عن نفوذ البلدية
منطقه يضمها الجدار الى نفوذ البلدية
القدس الشرقية
القدس الغربية
كفر عقب
عناتوت
بيت حنينا
رامون
شعفاط
رأس شعفاط
مخيم شعفاط
العيسوية
جبل المكبر
الطور
رأس العامود
سلوان
الثوري
السواحرة الغربية
صور باهر
أم طوبا
بيت صفافا
شرفات
عيلو
د. نزيه بريك
هندسة معمارية وتخطيط مدن
NB
Dec. 2005
0 1 2 km
N

المصادر :

١ ليوناردو حوش ، نزار قطوش ، إياد الأعرج ، وسهيل خليلية: تغيير معالم القدس، الإجراءات الإسرائيلية لتحديد مصير القدس . معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) ، ١٩٩٧

٢ الموقع الإلكتروني : http://www.betselem.org

٣ إيمان مصاروة : الاستيطان في القدس القديمه ، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، ٢٠٠٤

4 **מדיניות של אפל"יה - הפקעת קרקעות, תכנון ובנייה במזרח ירושלים, בצלם** 1995 (سياسة التفرقة – مصادرة الأراضي، التخطيط والبناء في القدس الشرقية ، مؤسسة بيتسيلم ١٩٩٥)

5 **מזרח ירושלים: מציבת כנוני - סקירה על תכניות המתאר במזרח ירושלים ומשטר התכנון**

השורר בה , עיר שלם، 1999 (القدس الشرقية : وضع تخطيطي- بحث الخرائط الهيكلية في القدس الشرقية ونظام التخطيط المسيطر بها ، عير شاليم ، ١٩٩٩)

٦ **אלישע אפרת : גיאוגרפיה של כיבוש, הוצאת כרמל**، 2002

(إليشع إفرت : جغرافية الاحتلال ، إصدار الكرمل ٢٠٠٢)

٧ **אדלר עקיבא: "תעלומה: כיצד תעלם מכמאה אלף ערבים מתכנית המתאר של אולמרט " ,**

הארץ 11.02.03 (آدلر ياعكوف : " لغز : كيف اختفى مئة الف عربي من الخارطة الهيكلية لـ أولمرت " ؟ جريدة هآرتس بتاريخ ١١،٠٢،٠٣)

8 **השנתון הסטטיסטי לירושלים** 2003/2002، **מכון ירושלים לחקר ישראל** 2004

(كتاب الإحصاء السنوي للقدس 2002/2003 ، معهد القدس لدراسات إسرائيل، 2004)

9 **תכנית מתאר ירושלים** 2000 (انظر الموقع الإلكتروني لبلدية القدس www.jerusalem.muni.il.)

(الخارطة الهيكلية القدس 2000)

10 **נתן מרום: מלכודת כנוני: מדיניות תכנון, הסדר קרקעות, היתרי בנייה והריסת בתים במזרח ירושלים , עמותת במקום**، 2004

ناتن مروم : إخفاق تخطيطي ، سياسة التخطيط، تنظيم الأراضي، تراخيص البناء وهدم البيوت، مؤسسة بمكوم، القدس ٢٠٠٤

11 Amnesty International , Demolition and Dispossesion- The destruction of Palestinian homes ,8 Decem. 19999

12 Nazeh,Brik :Sozial-raeumliche Disparitaeten unter dem Einfluss ethnisch differenzierender Ideologie als Problem der Stadtentwicklung von Jerusalem 1995, Augsburg (Germany) .

نزيه ، بريك : التباين الاجتماعي – المكاني تحت تأثير أيديولوجية التمييز الإثني كمعضلة التطور المديني للقدس ، ١٩٩٥،

آوغسبورغ ، المانيا الغربية (رسالة دكتوراه) .